



مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بركة الحكمة

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة السادسة

العدد السابع عشر، ذو القعدة ١٤٣٩ هـ

يوليو/ أغسطس (تموز/ آب) ٢٠١٨ م

مجلة علمية، محكمة، تُعنى بنشر البحوث والدراسات في اللغة العربية،

ونشر قرارات المجمع وآرائه وتنبهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدر مرة كل أربعة أشهر)

الراعي الفخري
مشعل سرور الزاوي

(١)

التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة (دراسة صرفية)

د. حسن بن عُرم بن محمد الكعبي العمري

- أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصرف، بكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- حاصل على الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة أم القرى عام ١٤٣٦ هـ، بتقدير (ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى).
- له بحوث منشورة في مجلات محكمة.

ملخص البحث

العنوان: التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة - دراسة صرفية.

يقوم البحث على تتبع تعليل الصرفيين بقرب حروف العلة أو بعدها بعضها من بعض، فقد جرى التعليل بها في عدد من الأحكام الصرفية عند متقدمي الصرفيين ومتأخريهم، وهو واقع في كتاب سيبويه فما دونه من تراث العربية، ويعرض البحث المسائل التي وقع فيها التعليل بهذه العلة، ويناقش مدى تأثيرها في الأحكام التي عُلِّلَ بها فيها، وينبّه على إشكالات واردة عليها، ويجب عما وجد عنه جواباً منها، ويقوّي هذا التعليل في بعض المسائل، وينظر له، ويضعفه في بعض آخر، ويبيّن محلّ الضعف منه.

كما ربط تعليل أحكام حروف العلة بأحكام حركاتها، مما صرّح الصرفيون فيه أيضاً بقرب حروف العلة أو بعدها مما له أثر في أحكام تلك الحركات، أو بقرب الحركات نفسها أو بعدها بعضها من بعض، في ذاتها أو في تفرّعها عن تلك الحروف.

وقد جاء البحث مرتّباً على النحو التالي:

المقدمة: فيها عرض موجز لفكرة البحث.

الفصل الأول: التعليل بقرب الألف من الياء وبعدها عن الواو.

الفصل الثاني: التعليل بقرب الواو من الياء وبعدها عن الألف.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة (دراسة صرفية)

والله أسأل أن يبارك في هذا البحث، وينفع به، ويتجاوز عما فيه من الخلل والنقص، وصلى الله على نبينا محمد وآله، والحمد لله رب العالمين.

Study Summary

The title of the study: vowels, some approaching each other and some moving away from some, and this affects some of the judgments - study the morphological

This study discusses the morphological issues in which the scientists mentioned that the vowels are close to each other and far from some, and made this a reason for some of the morphological issues.

This study also provides a discussion of the proximity and distance between movements, and their impact on morphological issues.

It is worth mentioning that this topic is found in the books of ancient and late Arab scholars, it is found in the book of Imam Sibweh in Arabic science, and it is found in the books of the morphological issues that came after it.

The study was arranged as follows:

Introduction: A brief overview of the research idea.

Chapter 1: A thousand is close to Z and far from F. and this happens in some morphological issues

Chapter Two: F is close to Z and far from a thousand and this happens in some morphological issues

Conclusion.

Index of sources.

Index of issues.

I ask God to help me in this research, and benefit those who want to benefit from it, and pray to our Prophet Muhammad, and thank God the Lord of the Worlds.

المقدمة

الناظر في كتب الصرف يجد التعليل بالقرب أو البعد بين الحروف عامة في أحكام الإعلال والإبدال، ويجد التعليل بقرب حروف العلة أو بعدها بعضها من بعضها خاصة أكثر ظهورًا، وأكد تأثيرًا، إذ يصرِّح الصرفيون بأن حكمًا صرفيًا ما ناتج عن قرب الألف من الياء، أو بعدها عن الواو، أو قرب الواو من الياء، وبعدها عن الألف، بل نجد أيضًا أن الحركات المتفرعة عن حروف العلة في تقاربها أو تباعدها بعضها من بعض مما أثاره الصرفيون في مناقشتهم وتعليلهم لبعض الأحكام الصرفية.

والمقصود في هذا البحث تتبع عمل الصرفيين من هذه الجهة، وجمع قدر صالح من المواضع التي جرى فيها التعليل بهذه العلة، والوقوف على مدى تأثيرها في أحكام الصرف، ومعرفة جهات القرب والبعد بين حروف العلة، وأيضًا جريان ذلك على الحركات المتفرعة عنها، والتعليل بتقارب تلك الحركات أو تباعدها كما هو حال الحروف، ودراسة المسائل التي صُرح بتأثير هذه العلة فيها، ومناقشة ذلك، والتأكيد على ثبات التعليل بهذه العلة عند الصرفيين على تتابع أزمنتهم، لا سيما المتقدمون منهم، فإنه بالنظر إلى تراث النحاة والصرفيين نجد أن التعليل بهذه العلة قديم، واقع في كلام سيبويه فمن دونه من علماء العربية، ولم يزل الصرفيون يعللون بالقرب أو البعد بين حروف العلة في عدد من مسائل الصرف، منها ما كان التعليل للحكم فيه مقصورًا عليها لم يُذكر لذلك الحكم علة غيره، ومنها ما

كانت هذه العلة جزءاً من علة مركبة لا يتم الحكم إلا بمجموع أجزائها، ومنها ما كانت فيه علة مفسّرة لاستعمال لغوي وإن لم تكن علة منتجة للحكم، إلى غير ذلك من صور التعبير عن هذه العلة واعتبارها محل نظر في دراستهم للمسائل الصرفية، وهذا يشير إلى أن هذه العلة قد اكتسبت ثباتاً ورسوخاً في النظر الصرفي، وأصبحت ذات تأثير على عدد من أحكام الإعلال والإبدال خاصة، ولعل هذه الدراسة تفتح باباً وتكون نواةً لدراسات أخرى تتجه لمناقشة التعليل بالقرب والبعد بين الحروف بعامة، والآثار الصرفية لذلك، ولا أستبعد أن ينتج عن مثل هذا التوجّه من الدراسات كشف عن علاقات الحروف بعضها ببعض، وما يستتبع ذلك من تصورات صرفية ولغوية، فإن نواة اللغة الأصوات والحروف.

وقد اقتصر هذا البحث على دراسة موضوع القرب والبعد بين حروف العلة؛ لما بينها من الروابط الخاصة التي تجعلها نوعاً مستقلاً من الحروف، ولما يجمعها من أوصاف لا تجتمع لغيرها، فهي وإن تباعدت مخارجها ما بين أقصى الحلق إلى الشفتين، إلا أنه يجمعها جميعاً كونها حروف علة ومد ولين، كما يجمعها سعة مخارجها، واستطالتها، وكونها هوائية ضعيفة، بالإضافة إلى الترتّم بها، والاسترواح عليها دون غيرها، إلى غير ذلك من الصفات الجامعة لها المنصوص عليها في تراث علماء العربية.

يقول المبرد في بيان شيء من تقارب هذه الحروف الثلاثة، وتشابهها وتفرداها عما عداها من الحروف: ((... وهي حروف بائنة من جميع

التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة (دراسة صرفية)

الحروف؛ لأنها لا يمد صوت إلا بها، والإعراب منها، وتحذف لالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرك فيها غيرها... ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها؛ لثلاثا يدخل في حروف المد ما ليس بمدًّا، فالياء بائنة منهما للمد واللين الذي فيها، فهي منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما، وإن كانت من ذلك الموضع، كما أنها والواو بمنزلة ما تدانت مخارجه وإن كانت بعيدة المخرج منها، وذلك لما يجمعهما من المد، واللين، والكثرة في الكلام؛ لأنه ليس كلمة تخلو منهما ومن الألف، أو من بعضهن، وبعضهن حركاتهن، فحروف المد حيِّز على حدة))^(١).

ومن هنا جاء هذا البحث لعرض الأحكام الصرفية التي علل لها الصرفيون بالقرب أو البعد بين هذه الحروف بعضها من بعض، ومناقشة هذا التعليل، وجمع ما تفرق من المسائل الصرفية مما له صلة به. والله أسأل أن ينفع به، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه.

(١) المقتضب للمبرد ١ / ٣٤٥-٣٤٦.

الفصل الأول:

التعليل بقرب الألف من الياء وبعدها عن الواو

تمهيد:

وقع في كلام الصرفيين وتطبيقاتهم حديث عن قرب الألف من الياء، وبعدها عن الواو، ما ترتب عليه أحكام صرفية أجريت عند وجود الألف أو الياء، أو وجود الفتحة أو الكسرة باعتبارهما فرعين لهذين الحرفين، وامتنع إجراؤها على الواو أو الضمة بحجة بعدهما عن الألف أو الفتحة مقارنة بقرب الياء والكسرة منهما.

وقد تعددت نصوص العلماء وإشاراتهم واختلفت في الكلام على جهات قرب الألف من الياء مقارنة بالواو ما بين المخرج، والصفة، وخفة الألف وخفائها مقارنة بثقل الواو وإبانيتها، فكانت هذه المعاني هي مردد الحكم بالقرب أو البعد بين هذه الحروف، وما تفرّع عنها من حركات في كلامهم.

فأما من جهة المخرج فإن الواو والألف تتباعدان، وتقرب الياء من كل منهما؛ لأن مخرج الألف من أقصى الحلق، ومخرج الواو من بين الشفتين، ومخرج الياء من الفم، فكانت الياء قريبة منهما؛ لوقوعها في مكان وسط

بينهما، وتباعدت الواو من الألف؛ لتباين مخرجيهما^(١)، ويتأكد ذلك باتساع مخرج الألف، فإنه وإن كان مبدؤه من الحلق إلا أنه يفتح لها الفم حتى تقترب من مخرج الياء^(٢).

كما تقترب الألف من الياء وتتعد عن الواو من حيث الخفاء، فإن ((الألف خفية، والياء خفية))^(٣)، والواو أبين منهما؛ لأن الألف أدخل في المخرج البعيد وهو أقصى الحلق، ثم الياء أدخل في الفم من الواو فكانت أخفى منها، والواو أبين لخروجها من بين الشفتين^(٤)، ومن أجل ذلك لا يرد الإشمام في المنصوب ولا في المجرور لخفاء حركتيهما، بخلاف المرفوع، ((لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحرريك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوتٍ للأذن، ألا ترى أنك لو قلت: (هذا معنٌ) فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت ثم تضم شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء،

(١) ينظر الكتاب لسبويه ٤/٤٣٣.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٣٠.

(٣) الكتاب ٣/٤١٤.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني ١/٤٨، وشرح المفصل ١٠/١٣٠، والمقاصد الشافية

للشاطبي ٩/٣٩٢.

فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام))^(١)، وهذا يشير إلى خفاء الياء والألف مقارنة بالواو من جهة، كما يشير إلى أن الواو فيها زيادة عمل عند النطق بها عما يكون عند نطق الياء أو الألف؛ ((لأنك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتيك... فجرى ذلك مجرى تحريك بعض جسدك))^(٢).

ثم إن صفتي المد واللين لهذه الحروف وإن كانت مشتركة بينها جميعاً إلا أنها في الألف أوضح ما تكون، تليها الياء، ثم الواو^(٣)، يقول ابن جني في معرض حديثه عن اجتماع الساكنين حين يكون أولهما حرف مد وثانيهما مضعفاً: ((... كلما رسخ الحرف في المد كان حينئذٍ محفوظاً بتمامه، وتمادى الصوت به، وذلك الألف، ثم الياء، ثم الواو، ف(شابتة) إذا أوفى صوتاً، وأنعمُ جرساً من أختيها، و(قضيّب بكر) أنعم وأتم من (قوص به)، و(تمودّ ثوبه)؛ لبعده الواو من أعرق الثلاث في المد، وهي الألف، وقرب الياء إليها))^(٤)، وبهذا يكون القرب بين الياء والألف أظهر منه بين الألف والواو من جهة هاتين الصفتين رغم اشتراك الجميع فيهما.

ثم إن بين الياء والألف قرباً من جهة أخرى غير ما تقدم، وذلك من حيث صفة الخفة المتحققة فيهما في مقابل ثقل الواو، فإن الواو ثقيلة،

(١) الكتاب ٤/ ١٧١-١٧٢، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٥/ ١٥٦ ب.

(٢) المنصف لابن جني ١/ ١٩٦.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٠/ ٨٧.

(٤) الخصائص لابن جني ٣/ ١٢٨.

التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة (دراسة صرفية)

والألف والياء تتقاربان في الخفة^(١)، و((إنما كانت الياء أخف من الواو لقربها من الألف، والواو ليست كذلك))^(٢)، يؤكده أنهم حذفوا الواو الواقعة بين ياء وكسرة في نحو (يَعْدُ وَيَزِنُ)، وأصلهما (يَوَعْدُ وَيُوزِنُ)، ولم يحذفوا الياء الواقعة في مثل ذلك الموقع بين ياء وكسرة، مثل (يَيْسِرُ وَيَنْعِجُ) مضارعي (يسر وينع)، بل أثبتوها؛ لخفتها المكتسبة من خفة الألف لقربها منها، ولم يكن ذلك للواو لبعدها عن الألف^(٣).

فهذه الجهات كلها تؤذن بقرب الألف من الياء وشبه الياء بالألف، وبعد الواو من الألف مقارنة بمنزلتها من الياء، وسيتبين في مناقشة التعليل بالقرب والبعد بين هذه الحروف تأثير ذلك على عدد من الأحكام الصرفية.

التفريق بين ذوات الواو وذوات الياء فيما جرى منها مجرى المصحح:
من المسائل التي جرى فيها التعليل الصرفي بقرب الألف من الياء، وبعدها عن الواو مسألة (تصحيح الواو دون الياء مع قيام موجب الإعلال فيهما)، حيث جاء في كلام العرب ألفاظ عدة لم تعلَّ فيها الواو بقلبها ألفاً مع قيام موجب الإعلال، كمثل (الْحَوَكة، والخَوَنة، والخَوَل)، ومثل (اجتَوَرُوا، واعتَوَنُوا، واهتَوَشُوا)، ونحو ذلك، وهذا مما اطرَّد في السماع

(١) ينظر الباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ١٢٠.

(٢) المنصف ١/ ١٩٦.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٩/ ٣٩٢.

وشدَّ في القياس، إذ القياس يقتضي قلب الواو ألفاً؛ لتحقق العلة الداعية لهذا القلب، وهي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، كما هو الحال في نحو (قام، وقال، وصام، وصال) وغير ذلك مما أصل الألف فيه واو متحركة، وقبلها فتح^(١).

وقد رَجَعَ علماء العربية عدم الإعلال فيما جاء مصححاً إلى أسباب متعددة، ففي الأمثلة الأولى عللوا تصحيح الواو فيها بإرادة التنبيه على أصل الألف في هذا الباب، وعللوا تصحيح الواو في (اجتوروا) ونحوه بكونه مراداً به معنى التفاعل، فإنه في معنى ما لا بد من تصحيحه لعدم تحقق علة القلب فيه، ف(اجتوروا) في معنى (تجاوروا)، و(تجاوروا) غير معلل؛ لأن ما قبل الواو لم يفتح وإن تحركت، ولا يُستحق القلب إلا بمجموع العلة، وكذا الباقي مما كان نحوه، فلو أعلَّ نحو (اجتوروا) ما علم أن المراد به حصول الفعل من طرفين، كما هو المقصود من (تجاوروا)، فصُحِّحت الواو ليكون في معنى المصحح^(٢).

هذا في الواوي، أما نظيره اليائي فلم يرد منه شيء بالتصحيح فيما كان في معنى (تفاعل)، مما تحققت فيه علة القلب، وإن كان في معنى ما لا بد من

(١) ينظر المقتضب ٢/٢٧٩، والخصائص ١/١٢٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٦٧.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٣٤٤، والمقتضب ١/٢٥٢، و٢/٢٧٩، والأصول في النحو لابن السراج

٣/٣١٨، والمنصف ١/٢٦٠، ٢٦١، وشرح المفصل ١٠/٨٣.

تصحيحه، فلم يجئ عن العرب نحو (استيقوا) وإن كان في معنى (تسايقوا)، بل الوارد عنهم (استافوا) بالقلب، وكذلك (ابتاعوا)، لم يرد فيه (ابتيعوا) وإن كان في معنى (تبايعوا)، ولم يكد يرد عنهم في الجمع أيضًا شيء ذو بال مصحح، فلم يجمعوا نحو (بائع) على (بيعة)، ولا (سائر) على (سيرة)، وهكذا، كما فعلوا في بعض الواوي^(١).

وقد علل الصرفيون عدم مجيء اليائي من هذا مصححًا مع مجيء نظيره الواوي كذلك - مع كون الداعي في تصحيح الواوي قائمًا في اليائي - بقرّب الياء من الألف، وبعد الواو عنها^(٢)، ف((الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها؛ لبعد الواو عنها... فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب كان تصحيح نحو (بيعة وسيرة) أشق عليهم من تصحيح نحو (الحوكة والخونة)؛ لبعد الواو من الألف، وبقدر بعدها عنها ما يقل انقلابها إليها، ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما كثر عنهم نحو (اجتوروا واعتونوا واهتوشوا)، ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء... لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفًا في هذا الموضع الذي قد قويت فيه داعية القلب))^(٣).

(١) الخصائص ١/١٢٤.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٣/٣١٨، والخصائص ١/١٢٤، ١٢٥، والصحاح للجوهري (حوك) ٤/١٥٨٢، والمقاصد الشافية ٩/٢٥٧، ٢٦٢.

(٣) الخصائص ١/١٢٥.

فمردّد عدم تصحيح اليائي عندهم مما صح فيه نظيره الواوي هو قرب الياء من الألف، قربًا يستوحش معه من بقاء الياء مصححة مع قيام داعية القلب، بخلاف الواو التي تبعد عن الألف، فيسهل بقاؤها مصححة؛ لتحقيق الغرض الداعي إلى التصحيح وإن قام داعي القلب أيضًا.

ولعل الأولى أن يقال بأن مردّد التفريق بين الواوي واليائي في هذا وإن اتفقا على كونهما في معنى ما لا بد من تصحيحه فأجري حكمه في الواوي ولم يجر في اليائي هو قرب الياء من الألف، فالعلة في قلب الياء ألفًا ليس القرب نفسه، وإنما علة ذلك هي العلة الحقيقية للقلب، وهي تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، وأما علة القرب فهي التي فرّقت بين إعلال اليائي وفق العلة المقتضية لذلك، وتصحيح الواوي لأجل العلة الداعية للتصحيح، وهي مجيئه في معنى ما لا بد من تصحيحه، وهذا ما نص عليه الشاطبي بقوله في المسألة: ((... ويكون وجه التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ما تقدّم من قرب الياء من الألف، وبعد الواو منها))^(١)، فليس إذاً قرب الياء من الألف وبعد الواو منها علةً لإعلال الياء بقلبها ألفًا هنا، ولا علةً لتصحيح الواو مع قيام موجب الإعلال، وإنما هو علة للتفريق بين الواو والياء لاختلاف حكميهما، وإلا فقد نزع كلّ واحد منهما أصلً مختلف هو علة حكم كل منهما.

(١) المقاصد الشافية ٢٦٢/٩.

إشكال على التعليل بقرب الألف من الياء في المسألة:

وبالعودة إلى شأن التعليل بهذه العلة في هذه المسألة سواء على القول بأن قرب الياء من الألف هو علة انقلابها ألفاً، أم على القول بأن هذا القرب هو للتفريق بين ذوات الواو وذوات الياء فحسب أجد أنه يشكل عليه تصحيحهم الياء في نحو (صَيْدَ) كما صحَّحوا واو نظيره (عَوْرَ)؛ لما كانا في معنى (اضْيَدَّ) و(اعَوَّرَ) مما لم تتحقَّق فيه علة القلب، إذ لو كان قرب الياء من الألف مقتضياً عدم تصحيح اليائي أو مقتضياً التفريق بين اليائي والواوي بإطلاق لاقتضى ذلك هنا، لأن ظاهر هذا وما سبق سواء، يشهد لذلك إيراد سيبويه وغيره الفعل (صَيْدَ) مع الأفعال الواوية مورداً واحداً^(١).

والعجيب أن ابن جني حين شرح قول المازني: ((وأما قولهم: (عَوْرَ يَعَوْرَ، وَحَوْلَ يَحْوَلُ، وَصَيْدَ يَصِيدُ) فإنما جاؤوا بهن على الأصل؛ لأنهن في معنى ما لا بد من أن يخرج على الأصل؛ لسكون ما قبله))^(٢) - لم يتعرَّض للكلام على (صَيْدَ)، ولا على مطلق اليائي، مع أنه فصل الكلام على الواوي، وهو ممن صرَّح بكون علة القلب في اليائي دون الواوي هي قرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها.

(١) ينظر الكتاب ٤/٣٤٤، والمقتضب ١/٣٣٦، و٢/١٩٢، ٢٧٩ وشرح المفصل ١٠/١٧.

(٢) المنصف ١/٢٥٩.

جواب ابن السراج عن الإشكال ومناقشته في ذلك:

وقد حاول ابن السراج أن يجيب عن هذا الإشكال بما معناه أن اليائي ليس على درجة واحدة، فإن تصحيح نحو (صَيْد) إنما حصل لقوة علة التصحيح، وهي مجيئه في معنى ما لا بد من تصحيحه لعدم قيام موجب الإعلال فيه، وهو (أصَيْد^(١))، وكأن هذه العلة أقوى من التعليل بما يقتضي قلب الياء ألفاً، وهي قرب الياء من الألف في (صَيْد) ونحوه، فكان العمل فيه بمقتضى الأقوى.

وهذا الجواب لو صحَّ في (صَيْد) ونحوه، فإن الإشكال لا يزال قائماً في غيره من جهتين:

الأولى: فيما ورد مصحَّح الياء، وليست علة تصحيحه مجيئه في معنى المصحح، أو في قوة ذلك، فلم يكن قرب الياء من الألف مانعاً ذلك التصحيح، ولا مسرعاً في قلب الياء ألفاً في تلك الألفاظ، ومنها: (الغليان، وصميان، ونفيان، والغيب، والجيد، والميل، وهيؤ^(٢))، فهذه جميعها وما كان نحوها صحَّت فيها الياء مع تحقق قربها من الألف، وليست في معنى ما لا بد من تصحيحه.

(١) ينظر الأصول في النحو ٣/٣١٨.

(٢) ينظر الخصائص ١/١٤٦-١٥٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٦٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٤٢، والمقاصد الشافية ٩/٢٧٧.

يشهد لكون الإشكال لا يزال قائماً من هذه الجهة أن ابن السراج نفسه أورد على جوابه السابق عن تصحيح (صَيْد) تصحيحهم لـ(غَيْبٍ) جمع (غائب)، مع أنه قد قال: ((فأما (الخونة والحوكة) ونحوهما فإنما كان ذلك في الواو لأنها تباعدت من الألف فثبت، كما ثبت ما رُدَّ إلى الأصل، ولم تجيء الياء في (نابٍ، وغارٍ، وباعَةٍ^(١))، ولا في شيء منه على الأصل؛ لشبه الياء بالألف؛ لأنها إليها أقرب، وبها أحق^(٢))، فنفي أن يكون ورد شيء من الجمع اليائي مصحَّحًا، كما صحَّ نظيره الواوي، وحاول أن يجيب عن مجيء (غَيْبٍ) جمعًا لـ(غائب) مصحَّحًا، فقال: ((ولمعترض أن يعترض بقولهم: (غَيْبٍ وَصَيْدٍ)، فجوابه أن يقال له: (صَيْدٍ) صحَّ كما صحَّ فعله، وصحَّ (عَوْرٌ) أيضًا مثله، ويجوز أن يكون (غَيْبٍ) شُبَّهَ بـ(صَيْدٍ)، وإن كان جمع (غائب)؛ لأنه يجوز أن يكون ينوي به المصدر))^(٣).

فواضح أنه قد أقرَّ بوقوع الإشكال الوارد على اعتماد التعليل بقرب الياء من الألف في قلبها دون الواو، وإن تطلَّب جوابًا عنه في بعض الألفاظ التي

(١) الكلمة الثالثة في المطبوع جاءت بلفظ الفعل الماضي (باعَةٌ)، ولا أظن ذلك هو مقصود ابن السراج؛ لأنه جاء بها في مقابل (الحوكة والخونة) وهما جمعاً (حائك وخائن)، فمراده -والله أعلم- (باعة) جمع (بائع).

(٢) الأصول في النحو ٣/ ٣١٨.

(٣) الأصول في النحو ٣/ ٣١٨-٣١٩.

صَحَّتْ فِيهَا الْيَاءُ، فَلَا يَزَالُ الْإِشْكَالُ قَائِمًا فِي الْأَلْفَاظِ الْأُخْرَى الَّتِي لَمْ يَجِبْ عَنْهَا.

وَيَقْوَى بَقَاءَ هَذَا الْإِشْكَالِ قَائِمًا أَنْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّرَاجِ عِلَّةٌ لِتَصْحِيحِ يَاءِ (صَيْدٍ) وَتَشْبِيهِهِ (الْغَيْبِ) بِهِ إِنَّمَا يَصِحُّ فِيمَا كَانَ فِعْلًا فِي مَعْنَى فِعْلِ آخَرَ لَمْ يَعْلَ، أَوْ كَانَ فِي حُكْمِ ذَلِكَ الْفِعْلِ كَالْمَصْدَرِ (الصَّيْدِ)؛ فَقَدْ صَحَّ لِصِحَّةِ فِعْلِهِ (صَيْدِ)، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ شَبَّهَ ابْنُ السَّرَاجِ (الْغَيْبِ) لِهَذَا الْإِعْتِبَارِ بِالْمَصْدَرِ وَإِنْ كَانَ جَمْعًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَصْدَرَ مَرْتَبُطٌ فِي أَمْرِ الْإِعْلَالِ بِالْفِعْلِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ جَنِيِّ: ((أَلَا تَرَاهُمْ يُعْلُونَ الْمَصْدَرَ لِإِعْلَالِ فِعْلِهِ، وَيُصَحِّحُونَهُ لِصِحَّتِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: "قَمْتُ قِيَامًا، وَقَاوَمْتُ قِيَامًا"))^(١)، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ تَصْحِيحُ الْيَاءِ فِي الْفِعْلِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْمَصْحُوحِ وَمَا فِي حُكْمِهِ وَتَرَكَ الْعَمَلُ بَعْلَةَ قَرْبِ الْيَاءِ مِنَ الْأَلْفِ ظَاهِرًا، وَسَائِغًا إِلَى حَدِّ مَا، لَكِنْ التَّصْحِيحُ فِي الْأَسْمَاءِ حَيْثُ نَدِّ مَعَ الْإِعْتِلَالِ بِقَرْبِ الْيَاءِ مِنَ الْأَلْفِ هُوَ الْمَشْكَلُ، لَا سِيَّمَا الْمَصَادِرَ الَّتِي لَمْ تَصَحَّ أَفْعَالُهَا، أَوْ الْأَسْمَاءَ الْمُبَايِنَةَ لِلْأَفْعَالِ فَلَا تَتَأَثَّرُ بِهَا فِي إِعْلَالِ وَلَا صِحَّةِ^(٢).

الْجِهَةُ الْأُخْرَى: أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ الْعَرَبِ تَصْحِيحُ الْيَائِي فِيمَا كَانَ فِي مَعْنَى (تَفَاعَلِ)، كَمَا وَرَدَ فِي الْوَاوِيِّ فِي مِثْلِ (اجْتَوَرُوا وَاعْتَوَنُوا) وَغَيْرِهِمَا، فَلَوْ كَانَ

(١) الخصاص ١/١١٤.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٠٤، وشرح المفصل ٦/٤٦.

الجواب الأول الذي ذكره ابن السراج - بأن مجيء الفعل المستوجب للإعلال في معنى ما لا بد من تصحيحه يمنع إعلاله - كذلك لجاء في اليائي ما هو مصحح؛ لقوة هذه العلة التي اقتضت هذا الأمر في نحو (صَيِد) لما كان بمعنى (اصيّد)، وغلبت بذلك علة قرب الياء من الألف فلم يعلّ، لا سيّما أن ابن جني نصّ على أن الذي منع (استافوا) من أن يجيء على (استيفوا) مصححًا كما جاء نظيره الواوي هو قرب الياء من الألف^(١)، فما بال قرب الياء من الألف غلب في (استافوا) مع أنه في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو (تسايفوا) فقلبت الياء ألفًا، وضعف هذا القرب عن العلة نفسها في (صَيِد) ونحوه على رأي ابن السراج!؟

الخلافاً في أصل الألف الأولى في (حاحي) ونظيره^(٢) وموضع العلة

منه:

وفي اختلاف الصرفيين في أصل الألف في الأفعال الثلاثة (حاحي وعاعى وهامى) جرى استعمال لهذه العلة، علة قرب الألف من الياء؛ لترجيح أحد الأقوال في المسألة، وأنا أحتاج إلى أن أبسط الخلاف فيها ليتبين موضع العلة والقول المستدلّ بها منها، ويتبين منزلة الحكم المعلّل له

(١) ينظر الخصائص ١/١٢٥، ١٥٢.

(٢) نُقل عن الأخفش أنه قال: "لم يجيء من هذا الباب مما علمنا إلا هذه الثلاثة يعني: حاحيت وهاميت وعاعيت". الأصول في النحو ٣/٣١٨.

بهذه العلة بين الأقوال الأخرى، فأقول: إن (حاحى وعاعى وهاهى) أفعال أخذت من أسماء الأصوات؛ فهي مأخوذة من (حاء، وعاء، وهاء) أو (حا، وعاء، وها) بالمد والقصر، أسماء أصوات لدعاء الغنم والإبل أو زجرها^(١). ولأنه قد تقرر عند الصرفيين أن الألف في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة لا تكون أصلية، بل منقلبة عن واو أو ياء^(٢) فقد وقع الخلاف في الألف الأولى من هذه الأفعال (حاحى، وعاعى، وهاهى) على ثلاثة أقوال: الأول: أنها منقلبة عن ياء، فالأصل فيها: (حاحى، وعاعى، وهيهى)، وهو قول جمهور البصريين^(٣)، وقد حكى فيه إجماعهم^(٤). الثاني: أنها منقلبة عن واو، فالأصل فيها: (حوحى، وعوعى، وهوهى)، وهو قول المازني^(٥).

- (١) ينظر العين للخليل (عا) ٢/٢٧١، والصاح (حا) (ها) ٦/٢٥٤٩، ٢٥٦٠، والمخصص لابن سيده ٢/٢٤٧.
- (٢) ينظر المنصف ١/١١٨، والمقاصد الشافية ٨/٢٢٢، ٢٢٤.
- (٣) ينظر الكتاب ٤/٣٩٣، وشرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٦/٣٩، والتعليقة على كتاب سيبويه للفراسي ٤/٢٨٧، والخصائص ١/١٢٥، والمنصف ٢/١٦٩، ١٧٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٦٩.
- (٤) ينظر الأصول في النحو ٣/٣١٦.
- (٥) ينظر المنصف ٢/١٧٠.

الثالث: أنها أصلية، ليست منقلبة لا عن واو ولا عن ياء، ذكر هذا القول في المسألة غير منسوب إلى معين، لكنه قول لبعض المتقدمين، ذكره السيرافي^(١).

ويبقى من الاحتمالات في هذه الألف أن تكون زائدة، فلا هي أصلية، ولا هي منقلبة عن أصل، ولم أقف على هذا الاحتمال قولاً منسوباً لأحد، ولا مصرحاً بكونه قولاً في المسألة، وإنما وقع في كلام بعض الصرفيين^(٢) منع كون هذه الأفعال على وزن (فاعِل)، وهذا الوزن يقتضي كون الألف فيها زائدة لا تقابل أيّاً من أصول الميزان، خارجة عن الوصف بالأصالة، أو عن كونها منقلبة عن أصل، واوًا كان أو ياءً.

وقد تعرّض سيبويه لنفي هذا الاحتمال عن هذه الأفعال واحتجّ على عدم صحته فيها بقوله: ((... يدلّك على أنها ليست (فاعِلتُ) قولهم: (الحيحاء، والعيعاء)، كما قالوا: (السّرهاف، والفرشاط)^(٣)، و(الحاحاة والهاهة...))^(٤)، فإن ثبوت المصدر منها (حيحاء وعيعاء) و(حاحاة

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٦/٤٠/أ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٧٠.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٣٩٣، والممتع لابن عصفور ص ٣٧٣.

(٣) السرهاف مصدر للفعل (سرهف)، ومعناه نعمة الغذاء وحسنه، والفرشاط مصدر لقولهم (فرشط البعير)، إذا استرخى في بروكه، وألصق أعضائه بالأرض، ينظر العين ٤/١٢١، وجمهرة اللغة لابن دريد ٢/١١٥١، ١١٥٢.

(٤) الكتاب ٤/٣٩٣.

وعاعة) على مثالي (فَعْلَالٍ) و(فَعْلَلَةٌ)، دليل على أنها من (فَعْلَلٌ)، مثل (زلزل) فإن مصدره (زلزالٌ) و(زلزلة)^(١)، وهذا يثبت كون الألف الأولى في (حاحي) ونظيره هي عين الكلمة^(٢)، وهذا وارد سواء كانت الألف أصلية غير منقلبة، أم كانت منقلبة عن واو، أم كانت منقلبة عن ياء، فلا يخرج بهذا الاستدلال إلا هذا الاحتمال الرابع في المسألة، أما ما سواه من الأقوال الثلاثة الأولى فهي داخلية في الوزن الذي أثبتته سيبويه لهذه الأفعال وهو وزن (فَعْلَلْتُ).

فأما القول الثالث فقد احتجَّ له بكون هذه الأفعال مأخوذة من أسماء الأصوات، وقد تقرر أن أسماء الأصوات ليست من الأسماء المتمكنة^(٣)؛ لأنَّ ((الأسماء المبنية والأصوات المحكية والأسماء الأعجمية تجري مجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة؛ لأننا إنما قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة؛ لأنه لا يعرف لها اشتقاق، فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غير مشتقٍّ أن تكون ألفه غير زائدة، ولا منقلبة))^(٤)، وعلى هذا تكون الألف في الأفعال المأخوذة من تلك الأسماء غير منقلبة؛

(١) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨٧/٤.

(٢) ينظر المنصف ١٧١/٢، ١٧٢.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣/٣١٧، ٣١٨.

(٤) المنصف ١/١٢٠.

((لأن الأصل في جميعها الصوت الذي لا أصل لألفاته))^(١).

وأما القولان الأولان فمقتضاهما أن حرف العلة (الياء أو الواو) قد قلب ألفاً مع عدم تحقق علة القلب، وهي تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، فإن حرف العلة في هذه الأفعال ساكن، وكان حقه ألا يقلب ألفاً، ولو كان قبله فتح؛ لأن القلب إنما يحصل بمجموع الأمرين، كما في نحو (قال وباع) فإن أصلهما (قَوْل) و(بَيْع)؛ لأنه ليس في أمثلة الماضي الثلاثي ما هو ساكن العين، فلما تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، ولما لم تتحركا في نحو (يَوْمٌ وَصَيْفٌ) صحَّتا، ولم تقلبا وإن فتح ما قبلهما، فإنما حصل القلب في (حاحي) ونظيره على سبيل الشذوذ^(٢).

واحتجَّ المازني -القائل بالقول الثاني منهما- لما ذهب إليه من كون هذه الألف منقلبة عن واو لا عن ياء -فالأصل عنده (حوحى وعوعى وهوهى)- بأنه لم يرد عن العرب شيء من هذا بالياء، وكل ما ورد غير معلل منه فهو بالواو، ك(قوقى وضوضى) ونحوهما، ومقتضى ذلك قياس هذه الأفعال الثلاثة التي جاء حرف العلة فيها على غير أصله على ما جاء على أصله مصرحاً به، وهو ما كان بالواو^(٣)، فيحمل المجهول على المعلوم.

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٧٠.

(٢) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٦٩.

(٣) ينظر المنصف ٢/ ١٧٠.

وأما القول الأول فهو مذهب جمهور البصريين، وقد حكى ابنُ السراج إجماعهم عليه، فقال: ((... وأجمع أصحابنا على أن الألف بدل من ياء))^(١)، وهذه الحكاية غريبة، فإن الماضي - وهو من شيوخ مشايخ ابن السراج^(٢) - صرَّح بخالفته في المسألة، فقال: ((... وكان الخليل يقول: الألف بدل من الياء؛ لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها، كما جاءت (ضوضيت وقوقيت)... والقول عندي على خلاف ذلك؛ لأن (ضوضيت وقوقيت) على أصلهما، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهذا ليس على أصله - أعني (حاحيت) وأخواتها - ألا ترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على أصله))^(٣).

حجة القول بأن أصل الألف في الأفعال الثلاثة ياء وتقوية ذلك بالتعليل

بقربها من الألف:

وقد احتجَّ لمذهب جمهور البصريين بأمور، منها: أنه لو جيء بالياء فيه مصححة لاقتضى ذلك اجتماع ياءين بعد مثلين عند إسناد الفعل إلى ضمير الرفع، فيقال: (حيحيت وعيعيت وهييت)، وقد ((تنكبوا ذلك استثقلاً للياءين أن يتكررا مع الحاء في (حاحيت)، والعين في (عاعيت)، وخفَّ ذلك

(١) الأصول في النحو ٣/٣١٦.

(٢) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة للقطبي ١/٤١.

(٣) المنصف ٢/١٦٩-١٧٠.

في ذوات الواو لاختلاف اللفظ بما أوجبه العلة))^(١)؛ إذ يقال في الواوي إذا كان على أربعة أحرف فصاعداً عند إسناده إلى الضمير (قوقيت)، والأصل ((قوقوت)، وقلبت الواو ياء للعلة التي لها قلبت الواو ياء في (أغزيت)... وهي انكسار ما قبلها في المستقبل))^(٢)، فاجتماع المثليين في الواوي مأمون عند الإسناد، بدليل إبدالهم من الهاء ياء في (دهديت) والأصل (دهدهت)؛ كراهة توالي هاءين بعد مثليين^(٣).

ومما احتجَّ به لهذا القول ما يشبه قلب دليل الماضي، وذلك أن ما كان واوياً فقد صحَّت فيه الواو، فمجيء (حاحي) ونظيره بالألف دليل على أنه ليس من باب الواو، وإلا جاء على أصله كنظائره، فدل ذلك على أن أصل الألف ياء؛ لمخالفته الواوي بعدم ظهوره على أصله^(٤).

وأكدوا استدلالهم هذا على كون الألف أصلها ياء بوجود ما يحسِّن ذلك ويقويه وليس في ادعاء كون أصلها واوًا مثله، وهو التعليل بقرب الياء من الألف، ومشابقتها لها^(٥)، وأن مردِّ اختلاف هذه الأفعال الثلاثة عما جاء

(١) الأصول في النحو ٣/٣١٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٦/١٤٣/ب.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٣١٤، ٣٩٣، والمقتضب ١/٢٠٠، والأصول في النحو ٣/٣١٧، والمنصف ٢/١٧٠، ١٧٥، والممتع ص ٣٧٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٦٩، ٢٧٠.

(٤) ينظر الأصول في النحو ٣/٣١٦، والمنصف ٢/١٧١.

(٥) ينظر الكتاب ٤/٣٩٣، والمنصف ٢/١٧١.

بالواو هو هذا القرب الذي قوى علة القلب، فكأنه كالتعويض عما نقص من عدم تحرك الياء المستوجب للقلب مع فتح ما قبلها، بخلاف الواو فإن بعدها عن الألف مع عدم اكتمال علة القلب ترتب عليهما بقاء الواو على حالها.

وأيدوا ذلك بوجود قلب الياء يقيناً مع عدم علته في نسبة العرب إلى (طيئ) بقولهم (طائي) يريدون (طيئ)، وقولهم في النسبة إلى (الحيرة): (حاري)، والأصل (حيري)، فإذا كان قد وقع قلب الياء ألفاً فيما لا يشك في كون ألفه منقلبة عن ياء، مع سكون الياء وعدم تحقق علة القلب، إلا أن قربها من الألف كان داعية إلى قلبها ألفاً استحساناً لا وجوباً؛ فإن (حاحي وعاعي وهاهي) كذلك، ولم يجر شيء من ذلك فيما كان بالواو^(١)، يقول ابن جني: ((ولأن الياء أيضاً مقاربة للألف، حتى إنهم قد قالوا: (حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، وحاري، وطائي)، وغير ذلك مما لا سبب فيه يوجب القلب إلا القرب))^(٢).

مناقشة استدلالات القول الأول وترجيح غيره:

والذي يظهر لي أن هذه الاستدلالات لا تثبت كون الألف في هذه

(١) ينظر الأصول في النحو ٣/٣١٧، والخصائص ١/١٢٥، والمنصف ٢/١٧١.

(٢) المنصف ١/١٨٧.

الأفعال الثلاثة منقلبةً عن ياء، فإن وقوع المثلين في المضعف وارد في كلام العرب لا يظهر فيه إشكال، فقد قالوا من الصحيح: (زلزل، وصلصل، وحلحل)، وغيرها، وورد من المعتل قولهم: (صَيَّصِيَّة، وَيَهْيَاة، ويليل، ووعوعة، ووحوحة)^(١) وغيرها، بل ورد ما هو أولى بالاستكراه - لو صح القول بالاستكراه فيها- وهو اللفيف المقرون من الثلاثي في مثل (حيي)، إذ عينه ولامه ياء، ولا فاصل بينهما، في حين أن نحو (حيحيت) - لو كان هو الأصل - كان أيسر لوجود فاصل بين الياءين، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإنما تجتمع الياءان عند الإسناد إلى الضمير، في نحو (حيحيت)، أما عند عدم الإسناد إلى الضمير فلا اجتماع للياءين، وإذا أمكن الجمع بين الواو والألف في (قوقي) غير مسند للضمير فإن (حيحي) مثله أو أولى؛ لخفة الياء.

وأما الاستدلال بقرب الياء من الألف وما تفرّع عنه فهو صحيح عند التسليم بأن الألف منقلبة، وليست أصلية، فحينئذ يثبت به كونها منقلبة عن ياء، ويندفع كونها منقلبة عن واو، كما ذهب إليه المازني، بدليل أن المازني نفسه ذكر أن القول بانقلابها عن الياء - وهو القول الذي خالفه - له وجه،

(١) الصيصية ما يتحصّن به كالقلاع، واليهية صوت لزجر الإبل، وليل ليليل إذا أظلم، والوعوعة من أصوات الكلاب، والوحوحة الصوت، ينظر العين (صيص) ١٧٦/٧، و(ياه) ١٠٦/٤، (ليل) ٣٦٣/٨، (وعي) ٢٧٣/٢، (حأحأ) ٣١٦/٣.

وأنة ربما جاءت هذه الأفعال بالألف مخالفة لما جاء بالواو للفرق؛ ليتبين أن أصلها ياء^(١).

فإذا كان الأمر دائراً بين أن تكون الألف منقلبة عن واو أو عن ياء فالقول بأن أصلها ياء هو المتّجه؛ لوجود المرجح، وهو قرب الياء من الألف، كما قال ابن عصفور: ((... وكان إبدال الألف من الياء أولى؛ لقرب الألف من الياء... وزعم المازني أن الألف منقلبة عن واو، وحجته أن الألف لما لم يُنطق لها بأصل، لا من ياء ولا من واو، حملها على ما نطق له بأصل، وهو (قوقيت)، والأول أقيس وأحسن؛ لأن فيه محسناً لقلب الياء ألفاً، وليس في مذهب المازني ما يحسّن القلب))^(٢).

لكن بالنظر إلى إمكان القول بأصالة الألف وأنها غير منقلبة عن شيء فيظهر لي أن هذا أقرب من جهتين:

الأولى: أن هذا القلب - لو صحّ - شاذ؛ لعدم تحقّق علته، وقد نصّوا على شذوذه^(٣)، فترك القول به إذا وجدت عنه مندوحة أسلم.

(١) ينظر المنصف ٢/ ١٧٠، ١٧١.

(٢) الممتع ص ٣٧٣.

(٣) يقول الفارسي: "وقلب الياء ألفاً من (حاجيت) شاذ؛ لأنه ليس في موضع حركة"، التعليقة على كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٧.

الثانية: أن الذي يثبت كون الألف منقلبة عن واو أو ياء هو ظهور الأصل في بعض التصاريف، ولأجل ذلك حصر الصرفيون انقلاب الألف وعدم أصلتها في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة؛ لإمكان التصريف والاشتقاق فيظهر الأصل ويُعلم، فأما في (حاحي وعاعى وهامى) فإنها وإن كانت أفعالاً إلا إنه قد استقرَّ أنها مأخوذة من أسماء الأصوات التي لا تتصرف، ولا يجري عليها الاشتقاق، فلا يعلم للألف أصل؛ لأنها من (حاحا وعاهاه)، ثم كررت فقيل: (حاحا، وعاعا، وهاهاه)^(١)، فلما ركبت تغيرت وصارت أفعالاً^(٢)، ولهذا قال ابن السراج -وهو الذي حكى إجماع البصريين على كونها منقلبة عن الياء-: ((والألف لا تكون أبداً إلا زائدة أو منقلبة من شيء، إلا أن يبنى من صوت أو حرف معنى فَعْل على مذهب الحكاية، أو لمعنى سِوى ذلك، نحو: (عاعيت، وحاحيت) إنما هو صوت بني منه فعل، وكذلك لو أكثرت من قولك: (لا) لجاز أن تقول: (لا ليت)، تريد: قلت: (لا))^(٣)، فهل هذا إلا إقرار منه بأن الألف في هذه الأفعال أصلية وليست منقلبة عن شيء؟!

(١) بالنظر إلى أصلها -وهو اسم الصوت مكرراً- تكتب بألف قائمة، وبالنظر إلى كونها أفعالاً تكتب الألف الثانية على صورة الياء؛ لأنها أفعال رباعية.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٦/٤٠/أ.

(٣) الأصول في النحو ٣/٣١١.

ومما يؤيد القول بأصالة الألف من هذه الجهة أيضًا أن ما ورد من تصنيف لهذه الأفعال بين المضارع والأمر والمصدر كانت الألف فيه ثابتة في جميع ذلك، فالمصدر (حاحاة، وعاعة)^(١)، والمضارع (يحاحي، ويعاعي)^(٢)، والأمر (حاح)^(٣)، فثبات الألف في جميع التصاريف الواردة للفظ مؤذن بأصالتها، ولو كانت منقلبة عن ياء لظهرت الياء في بعضها، كما يقال في (قال): (يقول، والقول)، وفي (باع): (بييع، والبيع) وأمثالهما، فأما ألا تظهر في شيء من التصاريف الواردة عن العرب، ثم هي من بعدُ قد علم أنها من اسم الصوت الذي ألفه أصلية فالقول بانقلابها ادعاء.

علة قلب الواو ياء في (فعال) مصدرًا أو جمعًا:

ذكر الصرفيون مواضع عدة تنقلب فيها الواو ياء، من بينها أن تكون الواو عينًا في مصدرٍ قد أعلت في فعله، أو جمعٍ سكنت في مفرده، وكانت

(١) أما (حيعاء وبعاء) فليس ظهور الياء فيهما لكونها الأصل، وإنما لأن هذه المصدر على مثال (فعال) مكسور الفاء، فيقلب حرف العلة ياء، أيًا كان، بدليل قولهم (فيعاء) في مصدر (قوى)، مع أنه واويّ، ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ١٠٠/٥.

(٢) ينظر جمهرة اللغة (ع ي ع ي) ٢١٦/١.

(٣) ينظر الصحاح ٢٥٤٩/٦.

فيهما مسبوقه بكسرة، وبعدها ألف، واللام منهما لم تعلّ؛ لثلا يجتمع إعلان في كلمة^(١).

فمثال المصدر: (صيام، وقِيام، وحِيال)، أصل الياء فيها واو؛ بدليل (يصوم ويقوم ويحول)، ومثال الجمع (سياط وثياب ورياض)؛ لأن مفرداها (سوط وثوب وروضة)، فلما وقعت الواو عيناً في هذه المصادر والجموع، وقد أعلّت في أفعال تلك المصادر بقلبها ألفاً في (صام، وقام، وحال)، وسكنت في مفرد الجموع فضعت بالسكون، وسُقت بكسرة في الجميع، وكان بعدها في الجميع أيضاً ألف؛ لما اجتمعت هذه القيود كلها قلبت ياء، وكان هذا التعدد في أجزاء العلة من الاحتياط في العلل^(٢).

إذ لو تخلف شيء من أجزاء هذه العلة لم تقلب -إلا شذوذاً^(٣)- يقول ابن جنّي في معرض كلامه على الاحتياط في العلة، وأن تخلف جزء منها يتخلف لأجله الحكم، فلا تنقلب الواو ياء حينئذٍ، ولا يغني وجود بعض أجزائها دون بعض: ((ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو (سوط، وثوب)، إذا كسّرت، فقلت: (ثياب، وسياط)؟ وهذا حكم لا بد في تعليقه من جمع خمسة أغراض، فإن نقصت واحداً فسد الجواب، وتوجه عليه

- (١) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٣١٠، والخصائص ١/ ١٥٩، والمنصف ١/ ٣٤٢، ٣٤٦، وشرح التصريف للثمانيني ص ٤٨٥، وشرح المفصل ١٠/ ٨٧، ٨٨، والممتع ص ٣١٩.
- (٢) ينظر الخصائص ١٥٠، ١٥٩، والمقاصد الشافية ٩/ ١٢٠.
- (٣) ينظر الكتاب ٤/ ٣٦١، والمنصف ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣٧.

الإلزام، والخمسة: أن (ثيابًا وسياطًا وحياضًا) وبابَه جمع، والجمع أثقل من الواحد، وأن عين واحده ضعيفة بالسكون، وقد يراعى في الجمع حكم الواحد، وأن قبل عينه كسرة، وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء، وأن بعدها ألفًا، والألف شبيهة بالياء، وأن لام (سوط وثوب) صحيحة، فتلك خمسة أوصاف لا غنى بك عن واحد منها، ألا ترى إلى صحة (خِوَان، وبِوَان، وصِوَان)، لما كان مفردًا لا جمعًا، فهذا باب، ثم ألا ترى إلى صحة واو (زِوَجَة وَعِوَدَة)، وهي جمعٌ واحدٍ ساكنٍ العين، وهو (زَوْج وَعَوْد)، ولامه أيضًا صحيحة، وقبلها في الجمع كسرة، ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه كألف (حِياض ورياض)، وهذا باب أيضًا، ثم ألا ترى إلى صحة (طِوَال وقِوَام)، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما ألف، ولامهما صحيحتان، لكن بقي من مجموع العلة أن عينه في الواحد متحركة، وهي في (طِوِيل، وقِوِيم)، وهذا أيضًا باب، ثم ألا ترى إلى صحة (طِوَاء، ورِوَاء) جمع (طَيَّان ورَيَّان)، فيه الجمعية، وأن عين واحده ساكنة بل معتلة، وقبل عينه كسرة، وبعدها ألف، لكن بقي عليك أن لامة معتلة؛ فكرهوا إعلال عينه؛ لئلا يجمعوا بين إعلالين، وهذا الموضع مما يسترسل فيه المعتل لاعتلاله، فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين، أو أكثره ثلاثة، ويغفل الباقي، فيدخل عليه الدَّخَل منه، فيرى أن ذلك نقض للعلة، ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عصمة له، ولا

مسكة عنده، ولعمري إنه كسر لعلته هو؛ لاعتلالها في نفسها، فأما مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط عنه^(١).

وإذا كان ابن جنى تكلم في هذا على الجمع كلامًا وافيًا، وأحكم القول في تركيب علة القلب فيه من عدة أجزاء فإن حكم المصدر قريب منه، فتكون العلة لقلب الواو ياء فيه مركبة من ((وجود الكسرة قبل الواو، والألف بعدها، وكونها معتلة في الفعل، فهذه هي العلة الكاملة))^(٢).

التعليل بالقرب وتأثيره في علة القلب:

والذي يتصل بهذا البحث من أجزاء هذه العلة ما أكده الصرفيون من اشتراط وقوع الألف بعد هذه الواو لتقلب ياء، فقد نصوا على أن هذا جزء من العلة للقلب - كما سبق - فلا يحصل القلب دونه، وعللوا هذا الأمر بقرب الياء من الألف، وشبهها بها^(٣)، ((فإن الألف أقرب في الشبه بالياء من الواو، والشبه بها اقتضى وجود الياء دون الواو، فقوى الموجب للقلب بهذا الوصف، لما فيه من المناسبة المقتضية للتأثير))^(٤)، وكان هذا القرب والشبه بينهما متممًا لداعية القلب، مكملًا لعلته، ولو لم تقع الألف بعد

(١) الخصائص ١/١٥٩-١٦٠.

(٢) المقاصد الشافية ٩/١٢١.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٣٦٠، والأصول في النحو ٣/٢٦٤، والمنصف ١/٣٤٢، والممتع ص ٣١٩.

(٤) المقاصد الشافية ٩/١٢٢.

الواو في جمع سكنت في مفرده ما استوفت العلة أجزاءها، وما تحقق القلب على سبيل الاطراد^(١).

ولأجل هذا استدلوا بكون الألف جزءاً من علة القلب لقربها من الياء على أن مثال (فِعَل) مما حصل فيه القلب نحو (قِيم) جمع (قائمة)، و(تَيْر) جمع (تارة)، إنما هو مقصور من (فِعَال) بالألف^(٢)، وأنه لو كان أصلاً برأسه ما قلبت الواو ياء؛ لانعدام الألف المتممة للعلة المستدعية للقلب، كما هو الحاصل في نحو (زَوْجَة وَعَوْدَة) جمع (زَوْج وَعَوْد)^(٣).

على أن بين (فِعَل) هذا و(فِعَال) الذي اشترط له وقوع الألف بعد واوه للقلب فرقاً -ولو لم يعد مقصوراً منه- من جهة أن مفرد (فِعَل) مثل (قائمة وتارة) مفرد (قِيم وتَيْر) معلٌ، قد قلبت واوه ألفاً^(٤)، فيجري هذا الحكم في جمعه، وإن لم يقع بعد عينه ألفاً، بل الجمع أولى بالإعلال لثقله^(٥)، أما ما الكلام فيه هنا ك(روض وحوض وثوب) فالواو في مفرده غير معلّة، بل هي

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٦/٩٩/أ.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٢/٤٤٠، وشرح المفصل ٥/٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٥٨٨، و٤/٣٦١.

(٤) ينظر المقتضب ١/٢٦٨.

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٦/٩٩/أ، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ٣٠٤، وتمهيد

الفوائد لناظر الجيش ١٠/٥٠٦٠.

على أصلها، ساكنة، فنظير هذا المفرد هو (زُوج) ونحوه؛ ولهذا لم تقلب واوه في الجمع ياء لعدم الألف بعدها إلا فيما شذَّ^(١)، كما سبق.

جريان هذه العلة في بعض أحكام الحركات بوصفها أبعاض هذه الحروف:

لما كانت الحركات أبعاضاً لحروف العلة ومتفرّعة عنها^(٢) جرت عليها بعض الأحكام التي تجري على تلك الحروف، ومن بينها التعليل بالقرب بين الفتحة والكسرة أو بين الكسرة والضمة، والبعد بين الفتحة والضمة، فمن ذلك أنّ ما ورد استعماله في كلام العرب مما كان على مثال (فِعِل) بكسرتين مثل (إِبِل) أقل مما ورد على مثال (فُعِل) بضمّتين، مثل (طُنْب)^(٣)، وكذلك الأمر فيما جمع بالألف والتاء حال الإِتباع، بل تحاشي توالي الكسرتين فيه أوضح، فإن ما جاء بإِتباع العين كسرة الفاء على (فِعِلات) مثل: (سِدِرَات) - جمع سِدْرَة - أقل مما جاء بالإِتباع بالضم على (فُعِلات)، مثل: (عُرْفَات)^(٤)، بل حُكي عن الفراء منعه الإِتباع في المكسور

(١) ينظر شرح كتاب سيويه (المخطوط) ٦/٩٩/أ.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ١/٣٣.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٣، ٤، والخصائص ١/٦٩، و٣/١٨٠، والمقاصد الشافية ٦/٤٧٧.

(٤) ينظر شرح المفصل ٥/٣٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٠٣.

مطلقاً^(١)؛ لأن ((فِعِلَات) يتضمّن (فِعِلًا)، و(فِعِل) وزن أهمل إلا فيما ندر، ك(إِبِل، وِبِلز)، ولم يُثبت سيبويه منه إلا (إِبِلًا)^(٢)، وما استثقل في الإفراد حتى كاد يكون مهملاً حقيق بأن يهمل ما يتضمّنه من أمثلة الجموع؛ لأن الجمع أثقل من المفرد^(٣)، هذا مع أنه قد تقرّر أن الضمة أثقل من الكسرة، وأن الضمتين أثقل من الكسرتين، وأن الواو أثقل من الياء، وكان مقتضى هذا المتقرّر أن يكون ما فيه كسرتان من كلام العرب أكثر مما فيه ضمتان؛ لأنهم يفرون من الثقيل، ويتحاشون الاستثقال^(٤).

وقد علل ابن جني كثرة المضموم في نحو هذا مع ثقل الضم بالنسبة للكسر بأمرين، الثاني منهما هو المقصود في هذا الموضوع، فقال: ((الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة فإنها أقوى منها، وقد يُحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف، ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة؛ لضعفها، وقوة الهمزة، وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها))^(٥).

فجعل الأقوى أولى بأن يوجد في كلام العرب وإن كان أثقل، وأن يكثر

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٢، والمقاصد الشافية ٦/٤٧٧.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٣٥، ٥٧٤، و٤/٢٤٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٢-١٠٣، وينظر المقاصد الشافية ٦/٤٧٧.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١/١٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٤٤.

(٥) الخصائص ١/٧٠.

بالنسبة لما كان أضعف منه وإن خفّ، ونظّر لذلك بكون الألف لا تقوى على حمل الحركة لضعفها رغم خفتها، وأن الهمزة رغم ثقلها كانت أقدر على تحمل الحركات من الألف لقوتها، وإذا استقرّ ذلك فإن قرب الياء من الألف الضعيفة يجعلها أشبه بها في الضعف من الواو، ويجعل ما كان من جنسها من الحركات -وهي الكسرة- أشبه بها، فتكون أضعف من الضمة، وبناء على ذلك يسري أصل القوة -الذي قرّره- فيما كان مضمومًا، فكان أكثر في كلام العرب من المكسور.

وبهذا رتب ابن جنّي ضعف الكسرة الذي ترتب عليه قلة المكسور فيما كان على المثل المذكورة أولاً على منزلة الياء من الألف مقارنة بمنزلة الواو منها، وأن قرب الياء من الألف التي ثبت ضعفها يجعل للياء نصيبًا من هذا الضعف، فتضعف بذلك الكسرة، وفي مقابلها تكون الضمة أقوى، فهي أجدر بأن تكون أكثر في كلام العرب من الكسرة في مثل ما سبق من الصيغ، وتكون قوة الضمة في تسويغ كثرة مثلها أكثر تأثيرًا من ثقلها الذي يستدعي النفور من كثرة الثقيل، ويكون ضعف الكسرة أدعى في قلة مثلها من خفتها المستدعية للكثرة بالنسبة لما كان أثقل منها.

إشكال على التعليل بهذه العلة والجواب عنه:

وقد يرد على ما ذكره ابن جنّي -من أن القوة قد يحتمل لها ما لا يحتمل للضعف، وعليه تكون قوة الضمة مسوغة كثرة المضموم بالنسبة للمكسور

كما سبق - بأن المفتوح مثل: (رَكَعَات) ونحوه أكثر منهما، رغم أن الفتحة أضعف الحركات، وأن الخفة هي التي اقتضت كثرة المفتوح، لا القوة، إذ لو كان التعويل على القوة لكان ما فيه فتحتان أقل من غيره، يؤكد ذلك أنهم لا يخففون ما تتابع فيه فتحتان بتسكين عينه كما يفعلون فيما تتابع فيه ضمتان أو كسرتان، فإنهم يقولون في (رُسل): (رُسل)، ويقولون في (إِبل): (إِبل)، بتسكين العين فيهما وفي ما كان نحوهما^(١).

وقد يجاب عن هذا الإيراد بأن الألف أكثر خفة من الياء فغلبت خفتها ضعفها، فكان الحكم للخفة وما تقتضيه من كثرة المفتوح، بينما الياء وإن كانت أقرب إلى الألف من الواو في الخفة إلا أن فيها ثقلاً ليس في الألف فغلب لذلك ضعفها خفتها، فكان الحكم فيها للضعف وما يقتضيه من قلة المكسور، أما الواو فقوتها أغلب على ثقلها لبعدها عن الألف من الجهتين، فكان الحكم لقوتها، هذا شيء.

وشيء آخر أهم منه أن ابن جنبي إنما تلمس في هذا الموضع علة تفسيرية لهذا الذي ثبت في كلام العرب خلاف ما يدعو إليه النظر، فليست هذه العلة في هذا الموضع وما أشبهه علة قياسية يراد بها تقرير حكم صرفي يجري العمل بمقتضى هذه العلة فيه، وإنما هي أقرب أن تكون علة جدلية نظرية أو تفسيرية، كما لا يلزم أن تكون هذه العلة التفسيرية هي العلة الحقيقية

(١) ينظر الأصول في النحو ٣/ ١٥٨.

الداعية للعرب على إتيان ما أتوا، وإنما هو شيء تبدى له، وهو صالح لأن يذكر فذكره، على حد قول الخليل حين سئل عن تعليلاته لكلام العرب: أعنهم أخذها أم اخترعها من نفسه؟ فقال: ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست... فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها))^(١).

ويؤكد هذا المعنى الآخر في الجواب عن الإشكال أنه وقع في كلام النحاة التعليل بهذه العلة للحكم وضده في مسألتين متشابهتين، فلو كان المراد بذلك التعليل تعليلًا ينتج حكمًا ما أمكن ذلك، وإنما الشأن في كونه تعليلًا يراد به تفسير ما ثبت في كلام العرب، ففي مسألة إبدال همزة الممدود واوًا عند تشنيته بأن يقال في نحو (صحراء): (صحراوان)، علة بعضهم بأنه كان لا بد من ذلك لما يترتب على بقاء الهمزة من وقوعها بين ألفين، وهي شبيهة الألف، فيكون في حكم توالي الأمثال، فكان لا بد من توقي ذلك بإبدال الهمزة من غيرها، ولم يكن إلا أن تبدل بياء أو واو، وقد امتنعوا من إبدالها بياء لقرب الياء من الألف، فيترتب عليه إبدالها مما يشبه

(١) ينظر نص الخليل والكلام على اختلاف أنواع العلل في الإيضاح في علل النحو للزجاجي

الألف ويقار بها فيكون أشبه بالوقوع فيما فرّوا منه، فأبدلوها واوًا؛ لبعدها الواء من الألف^(١).

ثم عللوا بالعلة نفسها في ضد هذا الحكم، وذلك في كلمة (مطايا) إذ كان أصل الياء فيها همزة، فالكلمة على (مطاءا)، فلما اكتنف الهمزة ألفان كرهوا توالي ما هو كالأمثال، فكان لا بد فيها من الإبدال، فأبدلوها ياء؛ لتبقى قريبة من أصلها، ولم يريدوا المباعدة بين الأصل وما آلت إليه بعد البديل؛ وذلك لقرب الياء من الألف القريبة منها الهمزة^(٢).

فهذا كله إنما هو تفسير لواقع لغوي موجود، وإنما تكون هذه العلة مؤثرة إذا ترتب عليها حكم صرفي أو كانت جزءًا من علة يترتب عليها حكم صرفي كما مر في بعض المسائل.

إتباع فاء الفعل الثلاثي لعينه الحلقي في الكسر دون الضم وموضع العلة

منه:

ومن تعليلهم ببعدها الواو من الألف في مقابل قرب الياء منها فيما يتصل بالحركات المتفرعة عن هذه الحروف ما عللوا به حصول إتباع الفاء لحركة الحرف الحلقي الواقع عينًا في الكسر دون الضم، فإن الأصل ألا تجيء عين

(١) ينظر أسرار العربية للأبنازي ١/٦٢، والمقاصد الشافية ٦/٤٤٣.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٦/٤٤٣.

الفعل الثلاثي مفتوحة في الماضي والمضارع معاً، بل يحصل التخالف بينهما، فإذا كانت العين مفتوحة في الماضي كسرت في المضارع، والعكس بالعكس، فيقال: (ضَرَبَ يَضْرِبُ) من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، ويقال: (شَرِبَ يَشْرَبُ) من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع^(١).

ويخالف هذا الأصل ما كانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً، فإن المضارع منه مفتوح العين مطلقاً، ولو كانت في الماضي مفتوحة، فيقال مثلاً: (سَأَلَ يَسْأَلُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ)، وكذلك (قَرَأَ يَقْرَأُ، وَفَتَحَ يَفْتَحُ)، فهذه الألفاظ وما كان مثلها من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، وعلّة ذلك: أن بين حرف الحلق والفتحة تناسباً؛ لأن الفتحة فرع عن الألف، والألف من حروف الحلق، بخلاف الضمة والكسرة اللتين هما فرعا الواو والياء، فكان فتح حرف الحلق أدعى لتحقيق التجانس بين الأصوات^(٢).

ولما كان المقصود من مخالفة الأصل هذه تحقيق التجانس الصوتي والتناسب بين حرف الحلق والحركة -وهي الفتحة- ولم يكن فتح الحلقى سائغاً فيما يترتب على فتحه وقوع اللبس أو نفي أحد أبنية اللغة، أو خروج

(١) ينظر المفصل للزمخشري ص ٢٧٨، وشرح المفصل ١٥٣/٧.

(٢) ينظر الكتاب ١٠١/٤، والأصول في النحو ١٠٢/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط)

١١٥/٥، والخصائص ١٤٥/٢، والمفصل ص ٢٧٨، وشرح المفصل ١٥٣/٧، وشرح

كتاب سيبويه لصالح بن محمد ٤٥/١.

البناء إلى مثال ليس من أمثلة كلام العرب، نحو ما كان على مثال (فَعِل) بكسر العين الحلقي مثل (شَهِد، وَفَخِذ) ونحوهما، فلو فَتَحَتْ عينه لالتبس بما كان مفتوح العين على (فَعَل)، ولانتهى من الكلام العربي هذا البناء المكسور العين مما عينه حرف حلقي، أو كان من الأسماء على مثال (فَعِيل) مكسور العين وهو حلقي مثل (بَخِيل وَرَغِيف)، ونحوهما؛ فلو فَتَحَتْ عينه لخرج إلى بناء لا وجود له في كلام العرب وهو مثال (فَعِيل) = لما كان الأمر كذلك كان إمكان تحقيق التجانس حاصلًا من جهة أخرى، وإن خالفت الأصل أيضًا، وهي كسر الفاء إتباعًا لحركة الحرف الحلقي الواقع عينًا، لا فتح العين التي يمتنع فتحها؛ دفعًا للبس أو حذرًا من الإتيان بما لا نظير له، فيقال لذلك: (شَهِد، وَفَخِذ)، و(بَخِيل، وَرَغِيف) بكسر الفاء والعين^(١)، وهذا إنما يكون على لغة تميم خاصة^(٢).

غير أن هذا المقصد لا يجري فيما كانت العين فيه حرفًا حلقيًا مضمومًا، فإنها لا تضم الفاء إتباعًا لحركة العين، وإن كان التجانس داعيًا لذلك كما كان في الكسر والفتح، فلا يقال فيما جاء على مثال (فَعَل) مثل (رُؤُف): (رُؤُف)، ولا في ما كان على مثال (فَعُول) مثل (رُؤُف): (رُؤُف)، بل تبقى

(١) ينظر الأصول في النحو ٣/١٠٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (المخطوط) ٥/١١٥/أ، والتعليقة على كتاب سيبويه ٤/١٦٥، والخصائص ٢/١٤٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٠/٤.

(٢) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ٤٠/٤.

التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة (دراسة صرفية)

الفاء منهما ومما كان نحوهما مفتوحة، وإن فات قصد التجانس في الأصوات^(١).

وقد علل سيبويه امتناع حصول الإتياع فيما كان الحرف الحلقي فيه مضمومًا بـ ((بُعْد الواو من الألف، فالواو لا تغلب على الألف؛ إذ لم تقرب كقرب الياء منها))^(٢)، وإنما كان هذا لأن الحركات أبعاض حروف العلة، فإذا بعدت الواو من الألف بَعْد الضم من الفتح، فلم يسهل فيه الإتياع، كما سهل في المكسور؛ لقرب الياء من الألف، فقربت الكسرة من الفتح^(٣).

وقد أضاف السيرافي إلى هذه العلة التي ذكرها سيبويه لمنع الإتياع في هذا علة الاستثقال للضمتين لو وقع الإتياع فيما كان مضموم الحرف الحلقي^(٤)، ويبدو أن التعليل بالاستثقال هنا غير قوي؛ لأن إتياع الفاء للعين في الكسر وقد كانت مفتوحة يعارض مقصد التخفيف؛ لأن الفتح أخف من الكسر، هذا شيء.

(١) ينظر الأصول في النحو ٣/١٠٥، وشرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٥/١١٥ ب، والتعليقة على كتاب سيبويه ٤/١٦٦.

(٢) الكتاب ٤/١٠٨-١٠٩، وينظر شرح السيرافي (المخطوط) ٥/١١٥ ب، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٤١.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ١/٥٤.

(٤) ينظر شرح السيرافي (المخطوط) ٥/١١٥ ب.

وشيء آخر: أن العرب أتبعوا الساكن للمضموم في نحو (قُقُل، ويُسُر، وعُسُر)، فقالوا: (قُقُل، ويُسُر، وعُسُر)^(١)؛ لتحقيق مقصد الإتياع، وهو التجانس الصوتي، مع معارضته التخفيف، لا سيما أن السكون أخف من الحركة أيًّا كانت^(٢)، فكان ضم الساكن لأجل الإتياع دليلاً على إرادتهم الإتياع، ولو أدى إلى الاستثقال، بل هو أدخل في الثقل من ضم المفتوح، وبهذا يكون التعليل بالاستثقال لمنع الإتياع في (رَوْووف) ونحوه محلّ نظر، ويبقى ما علّل به سببويه هو الأقرب.

(١) ينظر أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٥٣٦، ٥٣٧، والصحاح (عسر) ٢/ ٧٤٤، ٧٤٥، وشافية ابن الحاجب ص ٦١، وشرحها للرضي ١/ ٤٦.

(٢) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص ١٦٠.

الفصل الثاني:

التعليل بقرب الواو من الياء وبعدها عن الألف

تمهيد:

تبين في الفصل الأول تأثير قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو في عدد من أحكام الصرف وتعليل الصرفيين بذلك في مناقشاتهم الصرفية لتلك المسائل، و((لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب ما لا يخفاء به))^(١) جاء التعليل عنهم في مسائل وأحكامٍ صرفيةٍ أخرى بقرب الواو من الياء وبعدها من الألف، وإن لم يبلغ مبلغ التعليل بقرب الألف من الياء من حيث عدد المسائل، وكثرة التعليل به، لكنه موجود وظاهر في كلامهم، على ما سيتبين في هذا الفصل.

وكما صرح بعض الصرفيين بجهات التقارب بين الألف والياء فإنهم كذلك ذكروا جهات أخرى لتقارب الواو والياء.

(١) المنصف ١/ ٢٢٠.

منها أن الواو والياء تقبلان الحركة، وليست كذلك الألف، ويترتب على هذا أن صفة المد قد تفارقهما، ولا تفارق الألف بحال^(١)، فهذا فرق يقرب بين الواو والياء ويباعد بينهما وبين الألف من هذه الجهة.

ومنها أنه لا يلزم أن يكون قبل الواو والياء حركة من جنسهما، بل قد تخالفهما حركة ما قبلهما، أو يكون ما قبلهما ساكنًا، وعليه تختل صفة المد فيهما أيضًا من هذه الجهة، وليست كذلك الألف، إذ لا بد أن يكون قبلها فتح، لا غير^(٢).

ومنها أنهما قد يدخلهما التشديد، فيكون حكمهما كحكم الصحيح، بدليل ظهور الإعراب عليهما حينئذٍ، وليست كذلك الألف^(٣).

وقد تبين فيما سبق أن الياء من حيث المخرج واقعة في مكان وسط بين الواو والألف، فجعلها ذلك قريبة من كلا الحرفين، متأثرة بهما ومؤثرة فيهما بحسب ما تقتضيه دواع أخرى ترجح قرب الواو من الياء، أو قرب الألف من الياء.

وهذا التوسط للياء بين الواو والألف جعلها تتصف ببعض ما يغلب على الألف أحيانًا، وأحيانًا أخرى تأخذ من الواو بعض صفاتها، فقد سبق

(١) ينظر المقتضب ١/ ٣٩٣، والمنصف ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر الخصائص ٢/ ٣٥٤.

(٣) ينظر المقتضب ١/ ٣٤٥، والتعليقة على كتاب سيويه ٣/ ١٦٣.

القول بأن العلماء صرّحوا بخفة الياء لقربها من الألف، أي بالمقارنة مع الواو لبعد الواو من الألف، لكنهم أيضًا صرّحوا بأن الياء تشارك الواو في الثقل، وذلك بالمقارنة مع خفة الألف^(١)، يؤكد ذلك تعليل الصرفيين بعض الأحكام الصرفية بثقل الضم أو الكسر، أو ثقل الانتقال من أحدهما إلى الآخر، وليس يجري مع الفتح شيء من ذلك، وقد علم أن هذه الحركات أبعاض تلك الحروف.

ويدل لهذا القرب بين الواو والياء أنهما تتعاقبان ردفين في القصيدة الواحدة، دون الألف، التي تقع للتأسيس، ولا يعاقبها أي من الحرفين^(٢)، وكذلك تثبت الألف في الوقف في المكان الذي لا تثبت فيه الواو والياء، فهذا مؤذن بتقاربهما من هذه الجهة^(٣).

ويؤكّد هذا التقارب بين الواو والياء أيضًا ما ذكره بعض النحويين في مسألة التفريق بين جمع المذكر السالم والمثنى في حال رفعهما إذا أضيفا إلى ياء المتكلم، فإن واو الجمع تنقلب ياءً، وتدغم تلك الياء المنقلبة في ياء المتكلم بعد حذف النون للإضافة، ويكون ذلك بمنزلة قلب الضمة كسرة في المفرد المرفوع إذا أضيف إلى الياء، إذ يقال في نحو (هذا غلامٌ): (هذا

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ٥١٩/٢.

(٢) ينظر الخصائص ٨٥/١، وسر صناعة الإعراب ٢٠/١، وشرح المفصل ٣٥/٣.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٢٠/١.

غلامي)، بقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء؛ لأن ياء المتكلم تستلزم كسر ما قبلها في نحو هذا، فكذلك في الجمع نحو (هؤلاء مسلمون)، يقال فيه عند الإضافة إلى الياء: (هؤلاء مسلميَّ)؛ بقلب واو الرفع ياء، كما فعل بالضمة في المفرد، وتقلب الضمة التي قبلها كسرة لتناسبها.

أما المثني فليس كذلك، بل تبقى الألف على حالها عند إضافته إلى الياء، ولا تنقلب ياء كحال واو الجمع، بل يقال في نحو (هذان غلامان) عند الإضافة للياء: (هذان غلامايَّ)، بإبقاء الألف، فقد راعى العرب في هذا الموضوع قرب الواو من الياء فقلبوها إليها بالرغم من أنها علم الإعراب في الجمع الذي على حدّ المثني، ولم يفعلوا ذلك في الألف مع تساويها مع الواو في كونها علمًا للإعراب في المثني^(١)، هكذا فسّر بعض النحاة هذا القلب في الواو دون الألف.

ويمكن أن يفسّر هذا الموضوع خاصة بشيء آخر، يكون متفرعًا عن صفتي الثقل والخفة بين الواو والألف وهي من الجهات المباعدة بينهما كما سبق.

وذاك أن الألف خفيفة والياء خفيفة، فهذه صفة جامعة بينهما، تتج تقاربهما، وإذا كانت الألف خفيفة أمكن بقاؤها على حالها في المثني، لا

(١) ينظر شرح المفصل ٣/٣٥، ٣٦.

سيما مع وجود داعية ذلك، وهو كون هذه الألف علماً للرفع فيه، فانقلابها ياء يزيل هذه العلامة، فيلتبس المثنى في حال رفعه به في حال نصبه وجره^(١)، ويكون قلب الواو في الجمع ياء عند إضافته إلى ياء المتكلم مردّه الثقل الحاصل في بقاء الواو على حالها، فكان الثقل في بقاء الواو من جهة مع قربها من الياء من جهة أخرى علة انقلابها ياءً، وهذا ظاهر، فإن قولنا: (هؤلاء مسلموَي) فيه من الثقل ما ليس في نحو (هذان غلاماي)، فلما كانت الواو ثقيلة، وبقاؤها في الجمع المضاف للياء يترتب عليه الثقل قلبت ياء، وإن أدى ذلك إلى زوال علامة الإعراب؛ لأن الاستثقال ومراعاة تركه أولى من الإعراب وكان تقاربهما مرجحاً حينئذٍ، بينما الألف لما كانت خفيفة، ولم يترتب على بقائها في المثنى ثقل عند إضافته إلى الياء، وكانت هذه الألف علامة للإعراب من حقها البقاء عند عدم الثقل بقيت الألف في المثنى.

يؤكد هذا المعنى أن ألف المثنى ليس فيها إلا هذا الوجه؛ وهو بقاؤها على حالها؛ لكونها علماً للإعراب، بينما ألف الاسم المقصور لما لم تكن علامة إعراب وهي خفيفة قريبة من الياء روعي فيها هذان المعنيان، فكان فيها وجهان، أولهما: بقاؤها على حالها، وعدم قلبها ياء؛ لخفتها، وعدم الاستثقال فيها، وهذا هو اللغة المشهورة فيها، فيقال مثلاً: (عصايَ،

(١) ينظر المقاصد الشافية ٤/١٩٦.

وفتاي)، وثانيهما: قلبها ياء لقربها من الياء، وانعدام ما يمنع من ذلك، وهو كونها ليست علمًا للإعراب، بخلاف ألف المثني، فيقال: (عَصِيّ، وَفَتِيّ)، وهي لغة أقل^(١).

وهذا يتبين أن ((بين الياء والواو مشابهة في المد والاعتلال وقلب كل واحدة منهما إلى الأخرى ومرادفتها إياها في أرداف الأبيات... وبين أختيهما وهما الضمة والكسرة تقارب بحيث جاز وقوعهما في الإقواء في القصيدة الواحدة))^(٢) ومن هنا جاء التعليل بهذا التقارب والتشابه بينهما في بعض الأحكام الصرفية.

تأثير قرب الواو من الياء في إجراء غير اللازم مجرى اللازم:

من المسائل الصرفية التي جرى فيها التعليل بقرب الواو من الياء وكون ذلك مؤثرًا ما لا يحصل نظيره مع الألف مسألة قلب حرف العلة إلى الياء أو عدمه بعد تخفيف الهمز أو حذفه وأول الكلمة إلى حال تظهر معها علة تقتضي قلب حرف من حروف العلة إلى حرف آخر.

فهذا الأمر يدخل تحت أصل من الأصول، وهو أن العلة الطارئة والحركة العارضة لا يترتب عليها في الأصل حكمٌ ثبت بعلة ثابتة وحركة

(١) ينظر شرح المفصل ٣/٣٥، والمقاصد الشافية ٤/١٩٦.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٣٩.

التعليل بالقرب أو البعد بين حروف العلة (دراسة صرفية)

أصلية^(١)، فمثلاً لا تنقلب الواو والياء في نحو (حَوْبَةٌ وَجَيْلٌ) أَلْفًا، وإن تحقق فيهما في الظاهر علة القلب، وهي تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، وهذه العلة تقتضي قلب الواو أو الياء أَلْفًا، لكنهما هنا لم يقلبا أَلْفًا لأن حركتهما طارئة غير لازمة؛ إذ آلت إليهما بعد حذف الهمزة للتخفيف، وكانت متحركة بتلك الحركة، والأصل سكون الواو والياء، فإن أصلهما: (حَوَابَةٌ وَجَيْالٌ)^(٢)، وإذا كان أصلهما كذلك لم تكن علة القلب فيهما متحققة، فجرى الحكم بعد تحركهما وحذف الهمزة كما كان قبل ذلك إعمالاً لهذا الأصل؛ لأن الحركة عارضة غير أصلية، ولئلا تؤثر العلة الطارئة تأثير العلة الأصلية.

ومثل ذلك يقال في عدم قلب الياء في نحو (شَيٌّْ وَفَيٌّْ) -مخففين من (شَيْءٌ وَفَيْءٌ)- أَلْفًا، مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن هذا شيء طرأ على الكلمة بعد حذف الهمز، وأصله والهمز فيه سالم من تلك العلة المقتضية للقلب؛ لسكون حرف العلة^(٣).

(١) ينظر شرح التصريف للثمانيني ص ٢٩٤-٢٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٠٤، ٣٠٣.

(٢) ينظر المقتضب ١/٢٩٧، والخصائص ٣/٩٤.

الحوابة: الدلو العظيمة، والجَيْال: من أسماء الضبع، ينظر جمهرة اللغة (ب ح و) ١/٢٨٦، (ج) أ ل ٢/١٠٤٤.

(٣) ينظر الخصائص ٣/٩٤، وشرح التصريف ص ٢٩٤.

وكذلك كان جواب الخليل على سيويه حين سأله عن ((سُوَيْرٍ وَبُوعٍ)) ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة، ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت: (فُوَعَلٌ...) ^(١)، وذكر أمثلة أخرى من هذا النوع.

والأمثلة على عدم الاعتداد بالحركة العارضة، وعدم اعتبار العلة الطارئة كالعلة الأصلية كثيرة، وعليها يجري أغلب كلام العرب، غير أنه قد جاء شيء على خلاف ذلك، فمنه ما يشبه مسألة سيويه مع اختلاف الحكم عند بعض العرب، فقد ورد في بعض كلامهم قولهم في (رُؤْيَا): (رُيًّا)، على خلاف ما كان لو أُعْمِلَ هذا الأصل، وهو عدم إجراء غير اللازم مجرى اللازم، فإن هذه الكلمة قد خفت بحذف همزتها، فأصبحت على (رُؤْيَا)، وكان حقها أن تبقى كذلك، وهي اللغة الكثيرة الجيدة فيها؛ اعتداداً بالهمزة المنوية المحذوفة للتخفيف، كما لو كانت محققة، لكن بعضهم عاملها معاملة الواو اللازمة غير المبدلة من الهمزة، فقلبها ياءً لاجتماعها ساكنة مع الياء، على حد قلبها في (طِيٍّ وشِيٍّ) ونحوهما، والأصل (طُويٍّ وشُويٍّ) ^(٢).

(١) الكتاب ٤/٣٦٨.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٠٤، والمقتضب ١/٣١٢، والتعليقة على كتاب سيويه ٥/١١، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٨٦.

وقد علّل حصول هذا القلب، وإجراء الحركة العارضة التي لم تكن مستحقة لحرف العلة في الأصل مجرى الحركة اللازمة الأصلية بقرب الواو من الياء، وأن هذا القرب هو الذي اقتضى القلب، لا تحقق علة القلب التي لا تجري فيما لم يكن لازماً.

يقول ابن جنّي في تصوير هذه العلة في هذا الموضوع: ((... فإن قيل فيما بعد: فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف، وذلك قولهم: (رِيًّا ورِيَّة) في تخفيف (رُؤْيَا ورُؤْيِيَّة)، وهذا واضح، قيل: الفرق أنك لما صرت إلى لفظ (رُؤْيَا ورُؤْيِيَّة) ثم قلبت الواو إلى الياء، فصار إلى (رِيًّا ورِيَّة) إنما قلبت حرفاً إلى آخر كأنه هو، ألا ترى إلى قوة شبه الواو بالياء، وبعدها عن الألف، فكأنك -لما قلبت- مقيمٌ على الحرف نفسه، ولم تقلبه، لأن الواو كأنها هي الياء نفسها، وليست كذلك الألف؛ لبعدها عنها بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علمًا))^(١).

وعلى هذا يكون قرب الواو من الياء هو الذي سوَّغ قلبها ياء في لغة من قلبها، مع أنها في حكم ما لا تجري عليه علة القلب؛ لأن الواو عارضة غير لازمة ولا أصلية، إذ أصلها همزة مضموم ما قبلها، فخففت بقلبها وأوا، ولا وجود للواو في الأصل، ولأجل ذلك حكم الفارسي بضعف لغة من يبدل فيها ضمة الراء كسرة؛ لتناسب الياء التي آلت الواو إليها؛ ((لأنه يجعلها

(١) الخصائص ٣/ ٩٥.

أقعدَ في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء، إنما هي همزة محققة^(١)، ولو كانت الواو المنقلبة ياء في حكم اللازم لأبدلت ضمة الراء كسرة بعد قلب الواو ياء لتصحَّ الياء، على ما هو مطَّرد في ذلك، كقلبهم الضمة في جمع (أبيض) كسرة لتصحَّ الياء الأصلية في المفرد، فقالوا (بَيْض)، مع أن قياس جمعه أن يكون على (فُعَل) بضم الفاء، مثل (حُمُر) في جمع (أحمر)^(٢).

جريان قرب الواو من الياء وبعدها عن الألف في أحكام الحركات:

ذكر بعض الصرفيين أن من كلام العرب أن تشاب الفتحة بالكسرة والضمة، وأن تشاب الكسرة بالضمة، وأن تشاب الضمة بشيء من الكسرة، فينحى بكل ذلك نحو ما شيب به، لكن لا تشاب الكسرة ولا الضمة بشيء من الفتحة مطلقاً.

فأما شوب الفتحة بالكسرة فيكون قبل الألف الممالة، ويكون من دون الألف، فإمالة الألف نحو الياء وشوب الفتحة التي قبلها بالكسرة متلازمان، سواء قيل بأن الإمالة للألف ناتجة عن شوب الفتحة السابقة لها بالكسرة، أو العكس، فإن المقصود أن يتجانس الصوتان، صوت الحركة وصوت

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١١٦/٥.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٢٦٥/٣.

الحرف، ففي نحو (عابدٍ وعمادٍ وسالمٍ)، يجوز أن تشاب فيها الفتحة بالكسرة فتمال الألف نحو الياء^(١).

ومن دون الألف تحصل الإمالة للحركة كما تحصل للحرف، فتشاب الفتحة بالكسرة وإن لم يكن هناك ألف، ((فكل ما يوجب إمالة الألف يوجب إمالة الحركة التي هي الفتحة، وما يمنع إمالة الألف يمنع إمالة الفتحة، وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة))^(٢)، بل يكاد لا يكون إلا مع الراء دون غيره من الحروف^(٣)؛ لأنه ((حرف لا نظير له؛ للتكرير الذي فيه، ولاختصاصه بأحكام يتفرد بها، منها ما انفرد به في هذا الباب من إمالة ما قبله إذا كان مكسورًا وقبله فتحة...))^(٤)، وذلك مثل الإمالة في نحو (من الضررِ والكبرِ والصغرِ والمطرِ)، إذ يُنحى بها نحو الكسرة وتشاب بها، لما كان بعدها كسر^(٥)، فهاتان صورتان لشوب الفتحة بالكسرة.

وأما شوب الفتحة بالضممة فيكون قبل ألف التفتيح في لغة أهل الحجاز، في نحو (الصلاة، والزكاة، والحياة)؛ إذ تُفخَّم الألف فينحى بالفتحة نحو الضممة، وتشاب بها^(٦).

(١) ينظر التكملة للفارسي ص ٥٣٦، ٥٣٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٥٢، وشرح المفصل ٩/ ٥٦، ٥٨.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٦٥.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٨/ ٢٠٦-٢١١.

(٤) شرح كتاب سيبويه (المخطوط) ٥/ ١٣٥ ب،

(٥) ينظر الكتاب ٤/ ١٤٢، وشرح المفصل ٩/ ٦٥.

(٦) ينظر الكتاب ٤/ ٤٣٢، والخصائص ٣/ ١٢٢.

وأما شوب الكسرة بالضممة فيكون في إشمام (قِيلَ ويبيع وغيض واختير وانقيد) ونحوها من الأفعال المبنية للمفعول مما كان أجوفاً، فيكون من حكم فائه كذلك، إذ تشم الكسرة التي قبل الياء فيهن ضمة، فينحى بها نحوها^(١).

وأما شوب الضمة بالكسرة فذلك ما سُمع في قولهم: (مررت بمدعُورٍ، وهذا ابن بُورٍ، ومن السُمُرِ، ومن المنقُرِ) ونحوها، فإن الضمة التي قبل الواو في المثاليين الأولين وقبل الراء في الآخرين قد شبيت بالكسرة في بعض كلام العرب؛ لكسرة الراء في حال الجر، فنحى بها نحوها^(٢).

فهذه أحوال إشراب الحركات بعضها ببعض، وقد تولد عن ذلك حرفان زائدان على التسعة والعشرين حرفاً، عدهما سيبويه من الحروف الخمسة والثلاثين المستحسنة، وهما حرفا ألف الترخيم، وألف التفخيم^(٣)، كما تولد عنها ثلاث حركات غير الحركات المعروفة، وهي الفتحة المشربة كسرة قبل الألف الممالة، والفتحة المشربة ضمة قبل ألف التفخيم، والحركة الناشئة عن إشراب الكسرة ضمة، أو إشراب الضمة كسرة؛ إذ هي صوت واحد وإن اختلف طريقه، ((ويدل على أن هذه الحركات معتدات

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ١/٥٢، وشرح المفصل ١٠/٧٤.

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٤٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ٤/١٩٥، وسر صناعة الإعراب ١/٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٤٣٢، وشرح المفصل ١٠/١٢٧.

اعتدادُ سيويوه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها))^(١).

وقد تخلف عن هذا التقسيم حركتان، الضمة والكسرة المشربتان فتحة^(٢)، وقد فسّر ابن جني امتناع حصول هاتين الحركتين اللتين كانتا ستتّجان عن إشراب الضمة فتحة، وكذلك إشراب الكسرة فتحة كما نتج غيرها من الحركات الفرعية المولدة من إشراب حركةٍ حركةً أخرى، ثم أورد إشكالاً على هذا التفسير، وأجاب عن الإشكال بجوابين، كلاهما معتمد على التعليل بعلة القُرب بين الكسرة والضمة وبُعد الفتحة كما تقترب الواو من الياء وتبتعد عن الألف، ونظر لهذا القرب بين الضمة والكسرة بقرب الواو من الياء، وختم كلامه في هذا الحديث باستدراكه على من سبقه حرفاً من الحروف الفرعية نظير ألف الترخيم وألف التفخيم، ثم عقّب على هذا الاستدراك بما يؤكّد القرب بين الواو والياء وبعد الألف من جهة هذه الحركات الفرعية المشربة غيرها والحروف المتولدة عنها، وأنقل كلامه بنصه لأهميته في هذا الموضوع ولتعدد أثر هذه العلة فيما ذكر، يقول: ((الفتحة أوّل الحركات، وأدخلها في الحلق، والكسرة بعدها، والضمة بعد الكسرة، فإذا بدأت بالفتحة وتصدّدت تطلب صدر الفم والشفيتين اجتازت

(١) الخصائص ٣/١٢٢.

(٢) ينظر الخصائص ٣/١٢٢.

في مرورها بمخرج الياء والواو، فجاز أن تشمَّها شيئاً من الكسرة والضمة، لتطرُقها إياهما، ولو تكلفت أن تشم الكسرة أو الضمة رائحة من الفتحة لاحتجت إلى الرجوع إلى أول الحلق، فكان في ذلك انتقاصُ عادة الصوت، بتراجعه إلى ورائه، وتركه التقدّم إلى صدر الفم، والنفوذ إلى الشفتين، فلما كان في إشمام الكسرة أو الضمة رائحة الفتحة هذا الانقلاب والنقض ترك ذلك، فلم يتكلّف البتة، فإن قيل: فقد نراهم نحووا بالضمة نحو الكسرة في (مدعُورٍ ومنقُورٍ) ونحوهما، والضمة كما تعلم فوق الكسرة، فكما جاز لهم التراجع في هذا، فهلاً جاز أيضاً في الكسرة والضمة أن ينحى بهما نحو الفتحة؟ فالجواب: أن بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة، فجاز أن يُتكلّف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس... وإن شئت فقل: إن الضمة وإن نحى بها نحو الكسرة فلقرّبها منها، وبُعِدَتِ الفتحة منها، فلم يجز فيها ما جاز في الكسرة القريبة، فلما بطل ذلك حُمِلت الكسرة عليها؛ لأنها أختها، وداخلة في أكثر أحكامها، ويشهد لهذا القول أنهم أدغموا النون في الميم لاشتراكهما في الغنة والهويّ في الفم، ثم إنهم حملوا الواو في هذا على الميم، فأدغموا فيها النون؛ لأن الواو ضارعت الميم، بأنهما من الشفة، ثم إنهم أيضاً حملوا الياء على الواو في هذا؛ لأنها ضارعتها في المدّ، وإن لم تكن معها من الشفة، فأجازوا إدغام النون في الياء... فكما جاز حمل الواو على الميم، ثم حمل الياء على الواو فيما ذكرنا، كذلك أيضاً جاز أن تحمل الكسرة على الضمة في امتناع

إشمامها شيئاً من الفتحة... وقد كان يجب على أصحابنا إذ ذكروا فروع الحروف نحو ألف الإمالة، وألف التفخيم، وهمزة بين بين، أن يذكروا أيضاً الياء في نحو (قِيلَ وبيع)، والواو في نحو (مدعور وابن بور)، على أنه قد يمكن الفصل بين الياء والواو، وبين الألف، بأنها لا بد من أن تكون تابعة، وأنهما قد لا تتبعان ما قبلهما))^(١).

فكلام ابن جنبي هذا يؤكّد قرب الضمة من الكسرة وبعد الفتحة عن الضمة، ويرتّب عليه امتناع عود الصوت من الكسر والضم ليشاب بالفتح، وإن عاد من الضم ليشاب بالكسر؛ للقرب بينهما.

كما يؤكّد أنّ هذا القرب بين الحركات متفرع عن القرب بين حروف العلة، حيث ذكر من آثار قرب الواو من الياء مقارنة بالألف وقوع الإدغام للنون في الواو والياء دون الألف، لما كان هذا الحكم قد ثبت للواو بقياسها على الميم المشاركة لها في المخرج من بين الشفتين، فقيست الياء عليها لتقاربهما وإن لم تشاركها في المخرج، على حدّ قول المبرّد عن الياء: ((...)) كما أنها والواو بمنزلة ما تدانت مخارجه، وإن كانت بعيدة المخرج منها، وذلك لما يجمعهما من المدّ واللين والكثيرة في الكلام))^(٢).

(١) سر صناعة الإعراب ١/٥٣-٥٦.

(٢) المقتضب ١/٣٤٦.

ومن آثار ذلك أيضًا في هذا الموضوع خاصة أنه لما كانت الألف لا يكون ما قبلها إلا حركة من جنسها على سبيل اللزوم تولد عن إمالة الفتحة نحو الكسرة وتفخيمها نحو الضمة حرفان منصوص عليهما في الأحرف المستحسنة الخمسة والثلاثين، بالإضافة إلى الألف الأصلية المحققة الواقعة بعد فتحة خالصة، في حين أن الواو لم يتفرع عنها حرف إمالة نظير ألف الإمالة مع أنها وقعت بعد ضمة مشربة كسرة، وكذلك الياء لم يتفرع عنها حرف مفخم نظير ألف التفخيم مع أنها وقعت بعد كسرة مشوبة بضمة، ((فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف، وبين الياء والواو))^(١).

تأثير قرب الواو من الياء في الجمع (شواريز) بالنظر إلى مفرده:

مما ورد في إبدال الحروف إلى الياء إبدال العرب الراء في (شيراز وقيراط) ونحوهما، والأصل فيهما: (شَرَّاز، وَقِرَّاط)، بدليل ظهور الراء في الجمع، في قولهم (شراريز، وقراريط)، وهذا ظاهر لا إشكال فيه^(٢).

غير أن جمع (شيراز) خاصة قد ورد فيه غير هذا، إذ جمعه أيضًا على (شواريز)، وإذا كان جمعه على (شراريز) ظاهر فيه أن الراء أصلية، وأن

(١) الخصائص ٢/٣٥٤.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/٧٤٨، وشرح التصريف ص ٣١٧، والمفصل ص ٣٨٣، والممتع ص ٢٤٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١١، والمقاصد الشافية ٩/١٠٦.

الياء في مفرده مبدلة منها، فإنه هذا الجمع الوارد بالواو يحتمل مفرده غير وجه، من ذلك^(١):

الوجه الأول: أن يكون في الأصل (شورازًا)، فيكون المفرد بالواو كالجمع، لكن وقعت الواو فيه ساكنة بعد كسر فقلبت ياءً، على ما هو مطّرد في قلب الواو الساكنة بعد الكسر، سواء عُدت الواو زائدة فكان على مثال (فوعال)، أم أصلية فكان على مثال (فعلال)، فلما جُمع زالت علة قلب الواو ياءً بتحريكها وانعدام الكسر فرجعت الواو.

الوجه الثاني: أن يكون (شيرازًا)، على مثال (فيعال)، مثل (ديماس)، وكان حقه حينئذٍ أن يُجمع على (شياريز)، كما يجمع (ديماس) على (دياميس)، فتكون الياء في المفرد والجمع، لكنهم عدلوا عن الياء في الجمع إلى الواو فقالوا (شواريز)؛ لضرب من التوسع؛ لأن ما جاء في الجمع على (فواعل وفواعيل)، بالواو، ك(خواتم، وطوابق، وحوانيت، ودواليب)، أكثر مما جاء على (فياعل وفياعيل) بالياء، فلما كثرت ذوات الواو، وكانت الواو أعمّ تصرّفًا من الياء، أبدلت الياء واوًا في الجمع.

(١) تنظر هذه الأوجه في سر صناعة الإعراب ٢/٧٤٨-٧٥٠، والممتع ص ١٩٣، وشرح المفصل

٣٧٨/٥، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١١.

الوجه الثالث: أن يكون (شِرَّازًا) بالراء، ثم أبدلوا الراء ياء، كما هو الحال فيما كان جمعه على (شراريز)، المذكور أولاً، لكنهم لما جمعوه أبدلوا الياء المبدلة من الراء واوًا، ولم يردوا الراء الأصلية فيه.

وهذا الوجه الثالث هو الذي علّل له ابن جني بأن الذي حملهم على الإبدال من الياء المبدلة من الراء واوًا هو قرب ما بين الياء والواو.

وأرى أنه يشكل على هذا الكلام أنه لم يذكر عن العرب جمعهم (شيرازًا) على (شياريز) حين تكون الياء بدلًا من الراء، بل يردون الراء في الجمع؛ لزوال ما قد يكون علة للإبدال في المفرد، وهو إرادة التخفيف من التضعيف، وكرهة ما فيه من التشديد^(١)، فلما أمّن ذلك في الجمع رُدّت الراء، فإذا لم يكونوا جمعوا (شيرازًا) - عند اعتبار يائها مبدلة من راء (شِرَّاز) - بالياء، فأولى ألا يبدلوا من الياء واوًا، وإن قربت من الواو؛ فإن انعدام المبدل منه (وهو الياء) في الجمع، وعود الراء الأصلية في (شراريز) - مع مجيء المفرد بالياء سماعًا لا رادّ له - مؤذّنٌ بانعدام المبدل من المبدل منه (وهو الواو)، وإن قربت من الياء، بل يكون انعدامها أولى؛ لانعدام ورود السماع بها في المفرد.

(١) ينظر ليس في كلام العرب لابن خالويه ص ١١٠، والممتع ص ٢٤٥.

نعم، يمكن -فيما يبدو لي- أن يجري التعليل بهذا القرب بين الواو والياء في الوجه الثاني من الأوجه المذكورة في جمع (شيراز) على (شواريز)، فيقال بأن الأصل في جمع (شيراز) -عند عدم اعتبار الياء بدلاً من الراء- هو (شياريز)، ثم قلبت الياء واوًا لضرب من التوسّع كما سبق، وساعد على ذلك ورَجَّحه وقوّاه قرب الواو من الياء.

الخاتمة

أحمد الله تعالى على تيسيره هذه الدراسة الصرفية، التي ناقشت التعليل بقرب حروف العلة أو بُعدها بعضها من بعض، وجمعت المسائل التي وقع في كلام الصرفيين إجراء هذا التعليل فيها، وسعت إلى تحليل نصوصهم في ذلك، وفي خاتمة هذا البحث أعرض أهمّ النتائج التي توصل إليها أو أكدها، وهي على النحو التالي:

١. حروف العلة حيز على حدة، لها أحكامها الخاصة، ولها تأثيراتها في الأحكام الصرفية، والتعليل بقربها أو بعدها بعضها من بعض هو واحد من هذه التأثيرات، وتلك الأحكام.

٢. وقوع الياء وسطاً بين الواو والألف جعلها تشارك كلاً منهما في بعض الأحكام اللغوية، وتُقاربه في بعض أوصافه الخاصة، ولأجل ذلك رتب الصرفيون على قرب الياء من كل منهما قواعد صرفية، وأحكاماً تصريفية، وعللوا لها بذلك.

٣. الفعل الدالُّ على معنى (التفاعل) إن كان من ذوات الواو صحّت واوه ولم تعلّ، وإن تحققت فيها علة القلب، ليجري مجرى ما دلّ على معناه من الأفعال المصححة التي لم تتحقق فيها علة القلب، أما إن كان من ذوات الياء فلا تصحّ، بل تعلّ ياؤه بقلبها ألفاً، وقد علل بعض الصرفيين هذا

التفريق بين ذوات الواو وذوات الياء بقرب الياء من الألف قرباً يستوحش معه من عدم الإعلال عند تحقق علته، أما ما عدا الأفعال التي في معنى (التفاعل) مما كان يائياً فإنه ربّما صحّت ياؤه، ولم تَعَلَّ، فتكون علة القلب فيه أقوى من علة القرب.

٤. الأفعال الرباعية المعتلة المأخوذة من أسماء أصوات زجر البهائم أو دعائها لم يرد منها سوى ثلاثة أفعال، وهي (حاحى، وعاعى، وهاهى).

٥. يترجّح عندي أن الألف الأولى في هذه الأفعال الثلاثة أصلية، لا زائدة، ولا منقلبة عن واو، ولا منقلبة عن ياء، وذلك لأنها مأخوذة من أسماء أصوات، واسم الصوت لا يقبل الاشتقاق ولا التصريف، فلا يعلم لهذه الألف أصل فيها، وعدم معرفة الأصل تمنع القول بغير ذلك إلا أن يكون مجرد ادّعاء، لا سيما أن تصاريفها المختلفة مما ورد في لسان العرب لم يجىء منه شيء يؤذن بعودة الألف إلى أصلها لو كانت منقلبة عن أصل، وبناء على هذا الترجيح يكون التعليل في هذه المسألة بقرب الياء من الألف لا مدخل له.

٦. قرب الياء من الألف كما يكون علة برأسه فإنه يكون جزءاً من علة يتحقّق به الاحتياط لها، ولا يحصل الحكم إلا بمجموع أجزاء تلك العلة، كما هو حاصل في علة قلب الواو ياء إذا كانت عيناً لمصدرٍ أعلنت في فعله، أو جمعٍ أعلنت في مفرده، وكانت فيهما مسبوقه بكسرة، وبعدها ألف، واللام منهما لم تَعَلَّ.

٧. من الدواعي التي تقتضي إجراء غير اللازم مُجرى اللازم قرب الواو من الياء، الأمر الذي يحقق لها بعض الأحكام التي من حقّها في الأصل ألا تحصل إلا لما كان من اللازم أو الأصلي، وذلك كإجرائهم التعليل بقرب الواو من الياء لحصول قلب الواو ياء في (رُيًّا)، وأصلها (رُويًا)، مع أن الواو هنا عارضة وليست لازمة، إذ كانت مسهّلة عن الهمز، والأصل (رُويًا)، فلا وجود للواو في الكلمة أصلًا، لكنهم لهذا القرب بين الواو والياء أجروها مجرى ما التقت فيه واو وياء أصليتان والأولى منهما ساكنة، فذلك يقتضي قلب الواو ياءً، وإدغامها في الياء، كما في (شيٍّ) من (شوي).

٨. الحركات أبعاض حروف العلة، ومن أجل ذلك جرى التعليل بقربها أو بعدها أو قرب أصولها - وهي الحروف - أو بعدها بعضها من بعض في بعض أحكام الصرف المتصلة بتلك الحركات.

٩. ما تتابع فيه كسرتان في اللغة أقلُّ مما تتابع فيها ضمّتان، مع أن الضمَّ أثقل من الكسر، والعرب تفرُّ من الثقل عادة، ولهذا علل بعض الصرفيين قلة المكسور في هذا بضعف الكسر الذي سرى إليه من ضعف الياء التي اكتسبت ضعفها من قربها من الألف الضعيفة، ومن منهج العرب في كلامها أنها قد تحتل للقوي وإن ثقل ما لا تحتل للضعيف وإن خفَّ، ورأيي في هذا التعليل أنه تعليل تفسيري لا غير.

١٠. من التعليل بقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها فيما يتصل بأحكام الحركات تعليل سببويه حصول إتباع الفاء لحركة الحرف الحلقي الواقع عيناً في الكسر دون الضم، مثل: (فِخِذْ، وَرِغِيفْ)، لكون الكسر من الياء، والياء تقترب من الألف التي منها الفتح فسهُل الإِتباع لقرب الكسر من الفتح، وقرب الياء من الألف، وبعُدت الضمة من الفتحه كبعد الواو من الألف فلم يقع إتباع الفتحه للضمه، وليست العبرة في هذا الموضوع -فيما يظهر لي- بالثقل والخفة، وإنما بالقرب والبعد.

١١. في الحروف الفرعية المستحسنة تولد عن إشراب الفتحه ضمة في نحو: (الصلاة) ألف التفخيم، وتولد عن إشراب الفتحه كسرة في نحو: (سالم) ألف الإمالة والترخيم، ولم يتولد عن إشراب الكسرة ضمة ولا عن إشراب الضمة كسرة حرف نظير للألفين، ومرد ذلك -عند بعض الصرفيين- إلى قرب الياء من الواو بما لا يتيح تولد شيء بينهما، بخلاف الألف.

١٢. في الكلام على الحركات نجد أنه قد تولد من إشراب بعضها بعضاً ثلاث حركات، وهي الفتحه المشربة كسرة قبل الألف الممالة، والفتحه المشربة ضمة قبل ألف التفخيم، والحركة الناشئة عن إشراب الكسرة ضمة، أو إشراب الضمة كسرة؛ فهي صوت واحد له طريقتان، وامتنع أن يوجد ضمة أو كسرة مشربتان فتحه، ومرد ذلك -عند بعض

الصرفيين - القرب بين الكسرة والضمة، وبعْد الفتحة، كما تقترب الواو من الياء وتبتعد عن الألف.

هذا ما تيسّر عرضه، وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه، وأن يعفو عن الزلل والتقصير، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- أدب الكاتب لابن قتيبة، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، حَقَّقَه وعلَّق حواشيه محمد الدالي، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت.
- ٢- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
- ٣- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، المتوفى سنة ٣١٦، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٤- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٧هـ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، طبعة دار النفائس ببيروت، الطبعة السادسة، عام ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المتوفى سنة ٦٤٢هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- ٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين ابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، طبعة دار الكاتب العربي، عام ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- ٨- التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، طبعة مطبعة الأمانة بالقاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٩- التكملة لأبي علي الفارسي، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب، الطبعة الثانية، عام ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ١٠- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحِب الدين محمد بن يوسف المعروف بـ(ناظر الجيش)، المتوفى سنة ٧٧٨هـ، تحقيق مجموعة من أساتذة جامعة الأزهر، طبعة دار السلام، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- ١١- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، المتوفى سنة ٣٢١ هـ، حققه الدكتور رمزي البعلبكي، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
- ١٢- الخصائص، لأبي الفتح ابن جنبي، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، عام ١٩٩٩ م.
- ١٣- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنبي، المتوفى سنة ٣٩٢ هـ، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، طبعة دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية، عام ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.
- ١٤- شرح التسهيل لجمال الدين ابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، الطبعة الأولى، عام ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.
- ١٥- شرح التصريف لعمر بن ثابت الثماني، المتوفى سنة ٤٤٢ هـ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، طبعة مكتب الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.
- ١٦- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي، المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية ببلنات.

- ١٧- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ، (مخطوط).
- ١٨- شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد، (رسالة دكتوراه)، تحقيق الدكتور خالد بن محمد التويجري، جامعة أم القرى، عام ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ١٩- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، علق عليه وراجعته مشيخة الأزهر، طبعة إدارة الطباعة المنيرية.
- ٢٠- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٢١- كتاب العين لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة ١٧٥ هـ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي.
- ٢٢- الكتاب لسيبويه، المتوفى سنة ١٨٠ هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.
- ٢٣- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦ هـ، تحقيق غازي مختار طليمات،

- والدكتور عبد الإله نبهان، طبعة دار الفكر المعاصر ببلبنان، ودار الفكر بسوريا، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٢٤- ليس في كلام العرب للحسين بن أحمد بن خالويه، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٢٥- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بـ(ابن سيده)، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، طبعة دار الكتب العلمية ببلبنان.
- ٢٦- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، عام ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٢٧- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، طبعة دار عمار، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٨- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة وزارة الأوقاف المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، عام ١٣٩٩ هـ.
- ٢٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ، تحقيق مجموعة من

أساتذة جامعة أم القرى، طبعة جامعة أم القرى، الطبعة الأولى،
عام ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٠- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة
٦٦٩ هـ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، طبعة مكتبة لبنان،
الطبعة الثامنة.

٣١- المنصف شرح ابن جني لكتاب تصريف المازني، تحقيق إبراهيم
مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة دار إحياء التراث القديم، الطبعة
الأولى، عام ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

